Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار الرابع - العدد االثاني عشر || تاريخ الإصدار 2026-03-20

جرائم المخدّرات المستحدثة

(دراسة تحليليّة نظريّة لاستراتيجيات المواجهة والوقاية)

Emerging Drug Crimes

(An Analytical Theoretical Study of Coping and Prevention Strategies)

عائشة بنت خلف السحيمي[1]

Aeshah khalaf Z Alsuhaymi

إشراف: أ.د. زايد بن عجير الحارثي

Dr. Zaeyd Alharthy

برنامج ماجستير الآداب في علم الجريمة- قسم علم الاجرام- كليّة العدالة الجنائيّة وعلوم الجريمة

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- المملكة العربية السعودية

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss4124

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل جرائم المخدرات المستحدثة بوصفها أحد أخطر أشكال الجريمة المنظمة في العصر الرقمي، وذلك في ظل التحولات التقنية والعولمة التي خلفتها أنماطًا جديدة من الاتجار والترويج للمخدرات، عبر وسائل مثل الإنترنت المظلم والعملات المشفرة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى تحليل محتوى ثلاث استراتيجيات رئيسية لمكافحة هذه الظاهرة: الاستراتيجية الدولية (اتفاقية الأمم المتحدة 1988م)، والإقليمية (الاستراتيجية العربية 1986م)، والوطنية (الاستراتيجية السعودية 2008م).

استخدمت الدراسة أداة تحليل SWOT لتقييم أوجه القوة والضعف والفرص والتحديات، كما تم توظيف نظرية الأنشطة الرتيبة لتفسير العوامل البيئية التي تتيح ارتكاب هذه الجرائم.

أظهرت نتائج الدراسة وجود فجوة واضحة بين تطور الجريمة الرقمية وبين الاستجابات التقليدية، إضافة إلى غياب التكامل بين الوقاية والمواجهة، مما يُضعف فاعلية السياسات الحالية.

كما تبيّن وجود تفاوت في كفاءة وشمولية الاستراتيجيات محل الدراسة، وبرزت الحاجة إلى تحديث الإطار التشريعي وتعزيز التنسيق متعدد المستويات.

توصي الدراسة بتطوير تشريعات مرنة تواكب التغيرات التقنية، وتفعيل الرقابة الرقمية، وتوسيع البرامج الوقائية الموجهة للفئات الشابة.

الكلمات المفتاحية: جرائم المخدرات، الجريمة المستحدثة، الاستراتيجيات الوقائية، المواجهة، الأنشطة الرتيبة، تحليل SWOT، الجريمة الرقمية.

Abstract:

This study aims to analyze emerging drug-related crimes as one of the most dangerous forms of organized crime in the digital age, driven by globalization and rapid technological advancement. These crimes include new patterns of drug trafficking and promotion through platforms such as the dark web and cryptocurrency systems

The study was based on adopted a descriptive-analytical methodology, focusing on three core strategies to combat this phenomenon: the international strategy (1988 UN Convention), the regional strategy (1986 Arab Strategy), and the national strategy (2008 Saudi Strategy).

A SWOT analysis was employed to assess the strengths, weaknesses, opportunities, and threats of each strategy. Additionally, Routine Activity Theory was utilized to explain the environmental conditions that enable such crimes

Findings reveal a significant gap between the evolving nature of digital drug crimes and the largely traditional responses. The absence of integration between prevention and confrontation efforts was identified as a key weakness, reducing the overall effectiveness of current policies. The study also highlights notable discrepancies in the efficiency and comprehensiveness of the examined strategies

Recommendations include updating legislative frameworks, enhancing digital monitoring, and expanding preventive programs targeting youth.

Keywords: Drug Crimes, Emerging Crime, Prevention Strategies, Confrontation, Routine Activity Theory, SWOT Analysis, Digital Crime.

أولا: مدخل الدراسة

1. مقدمة:

تُعد الجرائم المستحدثة من أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات والدول، نتيجة لما خلّفته التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية من أنماط إجرامية جديدة تتسم بالتعقيد والسرعة في الانتشار.

ومن بين أخطر هذه الجرائم تبرز جرائم المخدرات، والتي تمثل نمطًا متطورًا من الجريمة، التي تتجاوز الأشكال التقليدية للترويج والتعاطي، ليشمل أنشطة غير تقليدية تعتمد على تقنيات رقمية متقدمة ومنصات معقدة مثل الإنترنت المظلم والتطبيقات المشفرة والعملات الرقمية (نجيب،٢٠٢٣).

وتشير الدراسات إلى تطور حركة التهريب والاتجار غير المشروعة في المخدرات والمؤثرات العقلية إلى ترويج أنواع كثيرة منها، إلى جانب استحداث مواد جديدة بصورة مستمرة، خاصة فيما يتعلق بالمواد المصنعة، مما يصعب عمليات المكافحة الأمنية، ويساعد على استمرار وتزايد تعاطيها (العبيدي، 2024).

كما صنّف تقرير الإنتربول العالمي للجريمة الجرائم السيبرانية والمخدرات التخليقية على أنها من أسرع الجرائم نموًا عالميًا، مشيرًا إلى أن هجمات الفدية ارتفعت بنسبة 75% خلال عام واحد، وتزايد الاعتماد على "الجريمة كخدمة" لترويج المخدرات إلكترونيًا (INTERPOL, 2024a).

هذا التطور السريع جعل من الصعب على الأنظمة الأمنية والقانونية مواكبة التحديات، ما أدى إلى تصاعد تأثيراتها السلبية على الأفراد والمجتمعات، و تواجه الدول خاصة في العالم العربي، تحديات متعددة الأبعاد تتطلب استراتيجيات شاملة ومتكاملة، تجمع بين التشريعات الحديثة، والتقنيات الأمنية المتقدمة، وبرامج الوقاية المجتمعية (الأسدي، 2017).

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى دراسة وتحليل جرائم المخدرات المستحدثة من خلال تسليط الضوء على أسبابها، خصائصها، واستراتيجيات مواجهتها والوقاية منها.

ستتناول هذا الدراسة وصفا عميقًا لجرائم المخدرات المستحدثة في السياقات المحلية والدولية، وتحليلها من خلال التركيز على أوجه القوة والقصور في الجهود الحالية واستكشاف فرص التحسين.

كما تسعى إلى تقديم توصيات عملية تُسهم في تعزيز قدرة الدول على التعامل مع هذه التحديات بفعالية، سواء من خلال تطوير التشريعات، تعزيز التعاون الدولي، أو استخدام التكنولوجيا كأداة للوقاية والمواجهة.

2. مشكلة الدراسة:

على الرغم من أن جرائم المخدرات تُعد من أقدم الجرائم التي واجهتها المجتمعات، إلا أن العقود الأخيرة شهدت تطورًا نوعيًا في هذه الجرائم من حيث الشكل والمحتوى، ما أدى إلى تعقيد مكافحتها وتجاوزها للأنماط التقليدية المعروفة. فقد تسارعت عمليات زراعة وتصنيع وتخزين المواد المخدرة، وتعددت مسارات تهريبها وترويجها واستهلاكها، وظهرت مخدرات اصطناعية جديدة تُنتج في مختبرات سرية يصعب تعقبها، ما ساهم في تغيير طبيعة الجريمة وتوسيع نطاقها (العبيدي، 2024).

وتُشير تقارير أمنية حديثة إلى تنامي الجرائم الرقمية المرتبطة بالمخدرات، بما في ذلك غسل الأموال والاحتيال الإلكتروني، حيث قدّرت خسائر عالمية بقيمة 193 مليون دولار أمريكي خلال عملية واحدة في إفريقيا، ما يؤكد أن العصابات المنظمة باتت توظف تقنيات متقدمة وشبكات الإنترنت في تنفيذ عملياتها (INTERPOL, 2024b).

كما يشير التقرير إلى تصاعد الطلب على المخدرات التخليقية، نظرًا لسهولة تصنيعها وسرعة انتشارها عبر المنصات الرقمية، وهو ما يفرض تحديات جديدة على الجهات المعنية بالمكافحة (INTERPOL, 2024b).

وفي السياق العربي، تواجه الدول تحديات مركبة تتعلق بموقعها الجغرافي الحساس وتعدد منافذها الحدودية، مما يجعلها معرضة لتكون نقطة عبور أو استهلاك.

وعلى الرغم من سنّ العديد من التشريعات وتنفيذ حملات أمنية موسعة، إلا أن هناك فجوة لا تزال قائمة - من وجهة نظر الباحثة - في التنسيق بين الجهود الوقائية والأمنية، خاصة في ما يتعلق بمواجهة الجريمة في أشكالها المستحدثة ذات الطابع التقني والتنظيمي المعقّد (الأسدي، 2017).

بناءً على ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في ضرورة دراسة الطبيعة المتغيرة والديناميكية لجرائم المخدرات المستحدثة، وتحليل العوامل التي تساهم في انتشارها، مع تقييم فاعلية الاستراتيجيات الدولية والإقليمية والمحلية في مواجهتها والحد من آثارها.

ويستند هذا التحليل إلى نظرية الأنشطة الرتيبة لفهم كيفية التقاء العوامل الثلاثة المؤدية للجريمة (الفاعل، الهدف، وغياب الحماية)، في بيئات يسهل فيها التنفيذ ويضعف فيها الردع، الأمر الذي يتطلب إعادة التفكير في أساليب الوقاية والمواجهة.

3. أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة التي تُسلّط الضوء على فعالية الاستراتيجيات الحالية في التصدي لهذه الجرائم، ومدى توافقها مع واقع التهديدات المستجدة، وهي كالآتي:

السؤال الأول: **ما دلالة الفروق بين الاستراتيجيات الموجهة للجرائم التقليدية والاستراتيجيات الموجهة لجرائم المخدرات المستحدثة؟**

السؤال الثاني: **ما دلالة الفروق بين طبيعة استراتيجيات الوقاية واستراتيجيات المواجهة في مكافحة جرائم المخدرات المستحدثة؟**

السؤال الثالث: **ما أثر غياب التكامل بين استراتيجيات الوقاية والمواجهة على جهود مكافحة جرائم المخدرات المستحدثة على المستويات الوطنية و الإقليمية والدولية؟**

السؤال الرابع: **ما أوجه التشابه والاختلاف في كفاءة الاستراتيجيات الرامية لمعالجة جرائم المخدرات المستحدثة تبعا للمستويات الدولية (1988م)، الإقليمية (1986م)، الوطنية (2008م)؟**

4. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تناولها لظاهرة جرائم المخدرات المستحدثة التي أصبحت تمثل تحديًا متناميًا للمنظومات الأمنية والاجتماعية، نظرًا لتغير أنماطها وتطور أدواتها وامتدادها عبر الفضاء الرقمي والحدود الجغرافية.

وتسعى إلى تقديم فهم أعمق لطبيعة هذه الجرائم من خلال تحليل الاستراتيجيات الحالية لمكافحتها والوقاية منها، والكشف عن أوجه القصور فيها في ظل المستجدات التقنية والتنظيمية.

5. أهداف الدراسة:

1. تحليل الفروق بين الاستراتيجيات الموجهة للجرائم التقليدية وتلك الموجهة لجرائم المخدرات المستحدثة.

2. استكشاف الفروق بين طبيعة استراتيجيات الوقاية واستراتيجيات المواجهة في مكافحة جرائم المخدرات المستحدثة.

3. تحليل أثر غياب التكامل بين استراتيجيات الوقاية والمواجهة على فاعلية جهود مكافحة جرائم المخدرات المستحدثة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

4. مقارنة الاستراتيجيات المعتمدة في مكافحة جرائم المخدرات المستحدثة، وفقًا للمستوى الدولي (1988م)، والإقليمي (1986م)، والوطني (2008م)، مع تحديد أوجه التشابه والاختلاف.

6. مصطلحات الدراسة:

المخدرات Drugs

هي "مواد تؤثر على الجهاز العصبي المركزي، وتسبب تغيرات في الوعي، المزاج، والإدراك، وتُستخدم بشكل غير قانوني في الغالب أو لأغراض طبية بطريقة غير مشروعة، مما يؤدي إلى الاعتماد الجسدي والنفسي، المخدرات تشمل العديد من المواد مثل الكحول، الماريجوانا، الهيروين، والكوكايين، وغيرها من المواد التي تؤثر سلباً على الصحة النفسية والجسدية" (الصحة العالمية، 2023).

كما قدمت منظمة الأمم المتحدة تعريفًا للمخدرات والمؤثرات العقلية في إطار اتفاقياتها الدولية لمكافحة المخدرات، ووفقًا لاتفاقية (1961م) بشأن المخدرات، تُعرّفها بأنها "أي مادة طبيعية أو مصنعة تؤثر على الجهاز العصبي المركزي، مما يؤدي إلى تغييرات في الحالة العقلية أو السلوكية، ويمكن أن تسبب الإدمان" (الأمم المتحدة، 1961).

وأما عن تعريف المخدرات في النظام السعودي، عرّفت المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، المخدرات بأنها: "كل مادة طبية أو مركبة أو مصنعة من المخدرات المدرجة في الجدول رقم (1) المرافق لهذا النظام" (نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، 1426ه).

المؤثرات العقلية: Psychotropic substances

عرّفتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة (١٩٨٨م) في المادة (١) / ص) بنصها: "يقصد بتعبير المؤثرات العقلية أية مادة طبيعية أو اصطناعية، أو أية منتجات طبيعية مدرجة في الجدول الأول والثاني والثالث والرابع من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١م".

أما الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة (١٩٩٤م)، فقد عرّفت المؤثرات العقلية في المادة (١/٢٠) بنصها على أن المؤثرات العقلية: "أية مادة طبيعية كانت أو مصطنعة أو أية منتجات طبيعية مدرجة بالقسم الثاني من الجدول الموحد" (عيد، 2012).

وتعريف المؤثرات العقلية في النظام السعودي: عرّفت المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، المؤثرات العقلية بأنها: "كل مادة طبية أو مركبة أو مصنعة من المؤثرات العقلية المدرجة في الجدول رقم (٢) المرافق لهذا النظام" (نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، 1426ه).

جرائم المخدرات Drug crime

يعرّف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جرائم المخدرات بأنها " كل الأفعال غير القانونية المرتبطة بزراعة، إنتاج، تصنيع، حيازة، توزيع، بيع، أو نقل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ويشمل ذلك أيضًا غسل الأموال وتمويل أنشطة الاتجار بالمخدرات" (UNODC،2023).

أما الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961م، فتؤكد أن جرائم المخدرات تشمل زراعة وتصنيع وتداول المواد المدرجة ضمن جداول الرقابة الدولية، وتلزم الدول بقصر استخدامها على الأغراض الطبية والعلمية فقط، وتجريم أي استخدام أو تداول خارج هذا الإطار (United Nations, 1961/2013).

ويُعرّفها (Babor،2010) بأنها: "مجموعة من الأفعال الجرمية التي تنطوي على التعامل غير المشروع مع المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية، وتشمل مراحل الزراعة، التصنيع، الترويج، التهريب، التعاطي، أو حتى التحريض عليها، وتعدّ من أخطر الجرائم المنظمة لما لها من آثار أمنية وصحية واجتماعية خطيرة".

ويُشير (درويش ،2018) إلى أن جرائم المخدرات تمثل أحد أبرز أوجه الجريمة المنظمة عالميًا، نظرًا لما تنطوي عليه من تشابك مع أنشطة أخرى مثل غسل الأموال، الاتجار بالبشر، وتهديد الأمن الصحي والاجتماعي، خصوصًا في البيئات الهشة.

جرائم المخدرات المستحدثة new drugs Crime

عرّفت الأمم المتحدة جرائم المخدرات المستحدثة بوصفها "جزءًا من الجريمة المنظمة العابرة للحدود، تقوم على استخدام تقنيات متقدمة في تصنيع وتهريب وترويج مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية جديدة لم تُدرج بعد ضمن جداول الرقابة الدولية، وغالبًا ما تُباع عبر الإنترنت باستخدام العملات المشفرة، مما يعقّد من جهود تعقبها وضبطها" (UNODC, 2023).

أما المرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان (EMCDDA)، فقد ركّز على المواد نفسها، معرفًا "المواد النفسية الجديدة" (NPS) على أنها مركبات كيميائية تُستخدم كمخدرات لكنها غير خاضعة للرقابة الدولية، وتُعد محورًا أساسًا لجرائم المخدرات المستحدثة بسبب سهولة تطويرها وسرعة تغير تركيبتها لتفادي التجريم" (EMCDDA, 2023).

وهي "أنماط متقدمة من السلوك الإجرامي تتجاوز الأشكال التقليدية، وتعتمد على تطبيقات إلكترونية ومنصات مشفّرة، إلى جانب تصنيع مركبات مخدرة يصعب كشفها أو تجريمها ضمن الأطر القانونية السارية"(Babor ،2010).

ويعرّف (العبيدي، 2024) جريمة المخدرات المرتكبة عبر الشبكة الدولية للمعلومات، أنها "استخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) لتسهيل التعامل بالمخدرات، والتدريب على زراعة المخدرات، وكيفية التعاطي لأول مرة والجرعات والمدة بين والجرعة والأخرى، وكذلك استخدام الإنترنت غير المشروع للترويج على المخدرات محلياً وإقليمياً وعالمياً".

وتعرّفها الباحثة اجرائياً بأنها "الجرائم التي تشمل جميع صور استخدام الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة في تسهيل التعامل غير المشروع بالمخدرات، سواء من حيث الحصول عليها، تصنيعها، الترويج لها، أو التدريب على صناعتها أو تعاطيها".

ويُلاحظ من هذه التعريفات وجود اتفاق عام على أن هذه الجرائم تتميز بتقنيات معقدة، ومركبات جديدة، وانتشار رقمي عابر للحدود، إلا أن كل تعريف يُبرز بعدًا خاصًا، فالأمم المتحدة تسلط الضوء على البعد التنظيمي المرتبط بالجريمة المنظمة، والاتحاد الأوروبي يركّز على الطبيعة الكيميائية المتغيرة للمواد، في حين يُعنى العبيدي و Baborبالطابع البنيوي المتحول للجريمة.

استراتيجيات المواجهة: Confrontation strategies

تعرّف استراتيجيات المواجهة بأنها مجموعة الإجراءات والخطط التي تُتخذ بعد وقوع الجريمة بهدف التصدي لها، والحد من آثارها، من خلال آليات إنفاذ القانون، والعقوبات الرادعة، وملاحقة الجناة، إضافة إلى العمل الأمني والتقني والقضائي الذي يهدف إلى تقويض الأنشطة الإجرامية والحد من تكرارها (UNODC, 2011).

ويؤكد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن "استراتيجيات المواجهة ترتكز على استجابات فاعلة من قبل مؤسسات العدالة الجنائية، وتشمل التحقيق، والقبض، والمحاكمة، والعقوبات، مع ضرورة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون" (UNODC, 2011, p. 8).

أما اصطلاحا: تُشير استراتيجيات المواجهة إلى مجموعة من التدخلات الأمنية والقضائية والرقابية التي تهدف إلى التصدي المباشر لجرائم إنتاج وترويج وتعاطي المخدرات، وتشمل أنشطة إنفاذ القانون، وضبط الشبكات الإجرامية، ومكافحة الاتجار غير المشروع، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي وتطوير التشريعات الرادعة، بما يضمن تقويض البنية التحتية للجريمة المنظمة المرتبطة بالمخدرات (UNODC, 2015).

ويؤكد تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن استراتيجيات المواجهة تعتمد على "تنفيذ عمليات أمنية محكمة، وتطوير أجهزة الرقابة الجمركية والحدودية، وتحسين قدرات التحليل الجنائي، إلى جانب ملاحقة الشبكات العابرة للحدود وحرمانها من الموارد والدعم" (UNODC, 2015, p. 24).

وتعرّفها الباحثة اجرائياً أنها "مجموعة من التدابير والإجراءات التي تُتخذ لمواجهة التهديدات والمخاطر الناتجة عن جريمة المخدرات عند وقوعها، وتشمل اتخاذ القرارات للتعامل مع الأزمات وإدارة الآثار المترتبة عليها، وتشمل التشريعات الصارمة، تنفيذ العقوبات، وزيادة كفاءة الأجهزة الأمنية للتعامل مع هذه الجريمة".

استراتيجيات الوقاية: Prevention Strategies

تُعرّف استراتيجيات الوقاية بأنها "مجموعة من التدخلات المنظمة والمخطط لها مسبقًا، تهدف إلى تقليل عوامل الخطر التي تسهم في حدوث الجريمة أو السلوك المنحرف، وتعزيز عوامل الحماية التي تعزز مناعة الأفراد والمجتمع تجاه هذه السلوكيات، وذلك من خلال برامج تربوية وتوعوية واجتماعية تُنفذ قبل حدوث الجريمة" (UNODC, 2010).

وفي السياق ذاته، يشير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن "استراتيجيات الوقاية تسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للجريمة، من خلال تطوير مهارات الأفراد، وتعزيز الترابط الأسري، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات" (UNODC, 2010, p. 12).

أما اصطلاحا: يعرّف برنامج نبراس الوطني استراتيجيات الوقاية بأنها "برامج توعوية تستهدف الأفراد والأسر والمؤسسات لرفع مستوى المعرفة بمخاطر المخدرات والحد من عوامل الجذب نحوها" (نبراس، 2023).

وتعرّفها الباحثة اجرائياً أنها "التدخلات التي تهدف إلى تقليل المخاطر أو التهديدات قبل حدوثها، وتشمل رفع الوعي، تقديم الدعم المجتمعي، وتعزيز القيم الوقائية لدى الأفراد والمجتمع".

ثانيا: النظرية الموجّهة للدراسة

نظرية الأنشطة الرتيبة (Routine Activity Theory)

تُعد نظرية الأنشطة الرتيبة من أبرز الإسهامات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، وقد طوّرها كل من كوهين وفيلسن (Cohen & Felson, 1979)، ضمن إطار علم الاجتماع البيئي الذي يهتم بتحليل العوامل المحيطة بوقوع الجريمة. **تنطلق هذه النظرية من فرضية أن الجريمة لا تحدث فقط نتيجة لوجود دافع إجرامي، وإنما عند توفر بيئة مناسبة تساعد على تنفيذها، من خلال توافر ثلاثة عناصر رئيسية:** (Cohen & Felson, 1979)

1. الجاني المحتمل (Motivated Offender):

يفترض هذا العنصر وجود أفراد لديهم استعداد ودافع لارتكاب الجريمة متى ما توافرت لهم الفرصة المناسبة، دون أن تنشغل النظرية بتحليل الأسباب النفسية أو الاجتماعية الكامنة وراء هذا الدافع. إنما تنطلق من أن وجود الجناة المحتملين هو واقع دائم في أي مجتمع، ويُعدّ شرطًا أوليًا لحدوث الفعل الإجرامي (Cohen & Felson, 1979).

2. الهدف المناسب (Suitable Target):

يشير هذا المفهوم إلى الأشخاص أو الممتلكات أو الكيانات التي يمكن أن تشكل هدفًا مغريًا للجاني، وذلك بناءً على عدة عوامل، مثل سهولة الوصول إليها، وضعف وسائل الحماية، وقيمتها الاقتصادية أو الرمزية في نظر الجاني. كلما توافرت هذه السمات، زادت احتمالية اختيار الهدف من قبل الجاني المحتمل (Cohen & Felson, 1979).

3. غياب الحارس القادر (Absence of a Capable Guardian):

يتعلق هذا العنصر بضعف أو غياب الجهات أو الوسائل التي من شأنها ردع أو منع الجريمة، سواء أكانت حراسًا بشريين (كالأهل، أو الشرطة، أو الجيران) أو وسائل مادية وتقنية (مثل أنظمة الإنذار أو كاميرات المراقبة).

ويعد غياب الحماية الفاعلة أحد العوامل الأساسية التي تتيح ارتكاب الجريمة دون خوف من العقوبة أو الاكتشاف (Cohen & Felson, 1979).

وتُظهر هذه النظرية أهمية الروتين اليومي والتحولات المجتمعية والتكنولوجية في خلق فرص جديدة للجريمة، مما يجعلها نظرية ملائمة لتحليل جرائم المخدرات المستحدثة، **والتي تنامت نتيجة لعوامل متداخلة تشمل:**

الطفرات التقنية، وضعف التشريعات المواكِبة، والتوسع في استخدام الإنترنت والعملات الرقمية.

وفي ضوء هذه النظرية، يمكن تفسير ازدياد جرائم المخدرات المستحدثة من خلال:

- وجود دوافع قوية لدى الجناة مثل الربح السريع، وانخفاض المخاطرة في الفضاء الرقمي.
- أهداف ملائمة متمثلة في الأسواق الإلكترونية، والعملات المشفرة، والمستخدمين المراهقين.
- غياب الحماية نتيجة ضعف الرقابة الرقمية، وتأخر التحديثات التشريعية، وقلة التنسيق الدولي.

وهنا تتكامل النظرية مع طبيعة الدراسة من حيث تفسير كيف أن ظهور المخدرات المستحدثة ليس فقط نتيجة لتغير طبيعة الجريمة، بل نتيجة مباشرة لتحول في بيئة الجريمة نفسها.

إن توظيف هذه النظرية يسهم في الكشف عن ضعف فاعلية بعض الاستراتيجيات التقليدية، ويُبرز الحاجة إلى تبنّي أساليب وقائية قائمة على تقليل الفرص الإجرامية، سواء عبر التشريعات، أو التطوير الأمني السيبراني، أو السياسات الوقائية المجتمعية (Cohen & Felson, 1979; Pratt & Cullen, 2005).

ثالثا: الاطار النظري

تُعد الإحاطة النظرية الدقيقة حجر الأساس في فهم وتحليل الظواهر الإجرامية الحديثة، لا سيما الجرائم المستحدثة التي تجاوزت حدود الشكل والمضمون التقليدي للجريمة، وانبثقت نتيجةً مباشرة لتحولات اجتماعية، تقنية، وتشريعية كبرى.

وفي هذا الإطار، نستعرض ثلاثة محاور مركزية تُمهّد لتحليل أعمق لظاهرة جرائم المخدرات المستحدثة، وتُسهم في بناء الأرضية المفاهيمية التي تستند إليها الدراسة.

في المحور الأول، سيتم تناول مفهوم الجرائم المستحدثة، باعتبارها نمطًا من الجرائم نشأ بفعل التقدم التكنولوجي والعولمة، وما رافقهما من تحديات قانونية وتنفيذية. وسيتضمن هذا الجزء عرضًا لأهم خصائص هذه الجرائم، وتميّزها بالطابع العابر للحدود، واعتمادها على وسائل تقنية معقدة، وضعف البنية القانونية التقليدية في مواجهتها.

أما المحور الثاني، فيركز على جرائم المخدرات المستحدثة، بوصفها إحدى أخطر تجليات الجريمة المنظمة المعاصرة، والتي استثمرت الفضاء الرقمي والعملات المشفرة والإنترنت المظلم كقنوات رئيسية لزراعة وتصنيع وترويج المخدرات. ويهدف هذا المحور إلى تحليل أنماطها الحديثة، مثل المخدرات الرقمية، والاتجار عبر التطبيقات المشفّرة، وتحوّل الشبكات الإجرامية إلى كيانات عابرة للرقابة.

وفي المحور الثالث، يتم استعراض الوقاية من جرائم المخدرات المستحدثة، من خلال تتبع أبرز الاستراتيجيات الدولية والوطنية المصممة للحد من انتشار هذه الجرائم قبل وقوعها، مع التركيز على نماذج وقائية ناجحة، والتحديات المرتبطة بتطبيق السياسات الوقائية في ظل التحولات الاجتماعية والتقنية المتسارعة.

المحور الأول/ الجرائم المستحدثة New Crimes

وتنقسم الى نوعان، النوع الأول جرائم تقليدية بوسائل مستحدثة: وهي جرائم معروفة سابقًا لكنها أصبحت تُرتكب بطرق جديدة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، مما أدى إلى تغيّر أساليب ارتكابها، طبيعة الجناة، وامتدادها عبر الحدود، كما أن انتشار وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي هو ما جعلها تبدو أكثر شيوعًا (نجيب،٢٠٢٣).

والنوع الآخر هي جرائم مستحدثة تمامًا: نشأت نتيجة التطور التكنولوجي، ولم تكن مجرّمة سابقًا، لكنها أصبحت محل تشريع لمكافحتها، مثل جرائم تقنية المعلومات، هذا النوع يمثل زيادة فعلية في معدل الجريمة، ما استدعى إصدار قوانين واتفاقيات دولية لمواجهته، كما فعلت مصر بتشريع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات عام 2018 (نجيب،٢٠٢٣).

وعلى سبيل المثال: تشير تقارير الإنتربول إلى أن الجرائم المالية الرقمية باتت تتصدر التهديدات الإجرامية على مستوى العالم، حيث شكّل غسل الأموال وهجمات الفدية أبرز هذه التهديدات في 2024، كما كشفت عمليات دولية عن حجم الخطر المتزايد للجرائم الإلكترونية والاحتيال المالي عبر القارات (INTERPOL, 2024b).

خصائص الجرائم المستحدثة:

على الرغم من أن بعض أنماط هذه الجرائم قد تكون امتدادًا لجرائم تقليدية، فإن ما يميزها هو إعادة إنتاجها بأساليب جديدة وأكثر تطورًا، ما يجعلها أكثر خطورة وتعقيدًا من حيث الوقوع والملاحقة القانونية (نجيب، 2023).

ويمكن تحديد أبرز خصائص هذه الجرائم على النحو الآتي:

1. الطابع العابر للحدود: تمتد أنشطة الجرائم المستحدثة خارج الحدود الوطنية، حيث تُرتكب في دولة، وتُدار من أخرى، ويقع أثرها في ثالثة؛ هذا الامتداد الجغرافي يعقّد جهود المكافحة لتعدد السلطات القضائية وتفاوت الأطر القانونية.

2. المرونة والتجدد: تتسم هذه الجرائم بقدرتها على التكيّف مع التغيرات التقنية والاجتماعية والاقتصادية، حيث ظهرت صور جديدة مثل الجرائم الإلكترونية، وجرائم العملات المشفرة، والمخدرات الرقمية، ما يجعلها متطورة باستمرار.

3. صعوبة الإثبات والتحقيق: تعتمد غالبًا على وسائل إلكترونية وشبكات مغلقة وأدلة رقمية قابلة للمحو أو التشفير، ما يزيد من صعوبة تعقب الجناة وإثبات الوقائع قانونيًا.

4. الحاجة إلى خبرة تقنية عالية: يتطلب ارتكاب هذه الجرائم وكذلك مكافحتها، مستوى متقدمًا من المهارات التقنية والمعرفة بوسائل التشفير، البرمجيات، وبيئة الإنترنت المظلم، مما يُبرز فجوة بين الجناة وأجهزة إنفاذ القانون في بعض السياقات.

5. الآثار الواسعة رغم الحجم المحدود: قد تكون هذه الجرائم محدودة من حيث عدد الجناة أو مدة التنفيذ، لكنها تُحدث تأثيرات واسعة النطاق على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مثل حالات غسل الأموال الرقمية أو تهريب كميات صغيرة من المواد شديدة الفتك كالفيتنال.

6. القصور التشريعي والتحديات القانونية: تُعدّ من أبرز الإشكالات، حيث غالبًا ما تسبق الجريمة التشريعات، مما يترك فراغًا قانونيًا تستغله الشبكات الإجرامية، ويفرض تحديات على المشرّعين لمواكبة التغيرات السريعة (نجيب، 2023).

تحديات حصر وتحديد أنماط الجرائم المستحدثة:

تُعد الجرائم المستحدثة من أكثر الظواهر الإجرامية صعوبة من حيث الحصر والتصنيف، نظرًا لطبيعتها المتغيرة واعتمادها على تقنيات متطورة تتجاوز النطاق التقليدي للجريمة. وتتمثل أبرز الصعوبات التي تواجه الجهات البحثية والأمنية في توثيق وتحليل هذه الجرائم فيما يلي:

1. الاعتماد على التكنولوجيا عوضًا عن الوسائل التقليدية: تميل هذه الجرائم إلى استخدام أدوات رقمية متقدمة بدلًا من العنف المادي أو التهديد الظاهر، مما يجعلها أقل وضوحًا وأكثر انتشارًا دون أن تترك آثارًا مادية ملموسة كما هو الحال في الجرائم التقليدية.

2. التجدد المستمر والامتداد العابر للحدود: تستغل هذه الأنماط من الجرائم التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات، مما يمنحها قدرة على التكيّف والانتشار عبر الحدود الجغرافية والسيادية للدول، وهو ما يعقّد جهود الملاحقة والتصنيف.

3. قصور أدوات المواجهة التقليدية: بالرغم من التطور الملحوظ في بعض الأجهزة الأمنية، لا تزال العديد من الدول تعتمد على آليات تقليدية في الرصد والتحقيق، مما يعيق الكشف المبكر ويضعف الاستجابة الفعالة لتطور الجريمة.

4. ضعف التوثيق الإحصائي: تتسم هذه الجرائم بضعف الإبلاغ الرسمي عنها، وعدم وجود تصنيفات معيارية دقيقة، ما يؤدي إلى نقص في البيانات القابلة للتحليل، وبالتالي صعوبة فهم حجم الظاهرة أو تتبع أنماطها الزمنية والمكانية.

5. غياب التنسيق والتعاون الدولي الفعال: تتطلب ملاحقة الجرائم المستحدثة، خصوصًا تلك ذات الطابع الرقمي أو العابر للحدود، تعاونًا أمنيًا وقانونيًا دوليًا واسع النطاق، وهو ما لا يتوفر بالشكل المطلوب في كثير من السياقات، مما يتيح للجناة الإفلات من العقاب أو التنقل بين الأنظمة القانونية المختلفة (نجيب، 2023).

الإحصائيات الدولية الحديثة حول أنماط من الجرائم المستحدثة (2024):

تُظهر التقارير الأمنية الدولية تزايدًا ملحوظًا في انتشار وتطور أنماط مختلفة من الجرائم المستحدثة، والتي باتت تشكّل تهديدًا عابرًا للحدود، وتحظى باهتمام متزايد من قبل أجهزة إنفاذ القانون، وتشير إحصائيات الإنتربول إلى أن 67% من أجهزة الشرطة حول العالم صنّفت جرائم غسل الأموال كأعلى تهديد إجرامي عالمي في عام 2024، نظرًا لعلاقتها الوثيقة بتمويل الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية المنظمة (INTERPOL, 2024b).

وقد تطور هذا النمط من الجريمة ليأخذ شكلًا جديدًا يعرف بـ "الجريمة المالية كخدمة" (Financial Crime-as-a-Service)، حيث تُباع أدوات غسل الأموال كخدمات رقمية جاهزة عبر الإنترنت، في سابقة تعكس تطور الجريمة في الفضاء السيبراني (INTERPOL, 2024a).

وفي السياق ذاته، الجرائم السيبرانية تواصل صعودها كأحد أكثر الأشكال تهديدًا، إذ ارتفعت هجمات برامج الفدية (Ransomware) بنسبة 75% خلال الربع الثالث من عام 2024 مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، وهو ما يجعلها من أسرع الجرائم نموًا عالميًا (INTERPOL, 2024b).

وقد نفذت الإنتربول عملية أمنية واسعة في إفريقيا حملت اسم "Serengeti"، أسفرت عن:

اعتقال 1,006 مشتبه بهم في 19 دولة، تفكيك أكثر من 134,000 بنية إلكترونية ضارة، وضبط عمليات احتيال إلكترونية تسببت بخسائر مالية تجاوزت 193 مليون دولار أمريكي (INTERPOL, 2024b).

وفيما يتعلق بـالجرائم البيئية، شهد الاتجار غير المشروع بالحياة البرية والموارد الطبيعية ارتفاعًا كبيرًا، نتيجة تنامي الطلب على العاج، والأخشاب النادرة، والأنواع النباتية والحيوانية المحمية، وتكمن خطورة هذه الجرائم في ارتباطها الوثيق بشبكات الجريمة المنظمة، حيث تتقاطع غالبًا مع أنشطة مثل غسل الأموال والتهريب الدولي (INTERPOL, 2024a).

أما جرائم الاتجار بالبشر والاستغلال الرقمي للأطفال، فتشكل بدورها تهديدًا مستحدثًا ومعقّدًا، حيث توقّعت أكثر من 62% من جهات إنفاذ القانون العالمية تزايد هذا النوع من الجرائم خلال السنوات الخمس المقبلة. ويعود ذلك إلى استخدام التقنيات المتقدمة مثل التشفير والتخفي الرقمي، التي تصعّب من عملية الملاحقة والتحقيق، وتُستغل من قبل شبكات إجرامية دولية عالية التنظيم (INTERPOL, 2024a).

المحور الثاني/ جرائم المخدرات المستحدثة

أشكال جرائم المخدرات المستحدثة:

شهدت جرائم المخدرات في السنوات الأخيرة تحوّلًا نوعيًّا، لم يقتصر على الأشكال التقليدية كالإنتاج والتعاطي والاتجار، بل امتد ليشمل أنماطًا مستحدثة استثمرت في الطفرة التكنولوجية والتغيرات العالمية، وهو ما أسهم في إعادة تشكيل خارطة هذه الجريمة من حيث الوسائل، والمجال، وأدوات الضبط (UNODC, 2023).

وقد كشفت تقارير الأمم المتحدة أن الاتجار بالمخدرات بات أكثر اعتمادًا على الوسائط الرقمية، مستفيدًا من الإنترنت المظلم والعملات المشفرة والطائرات المسيّرة، إلى جانب ظهور أنواع جديدة من المخدرات ذات طابع اصطناعي أو تكنولوجي (UNODC, 2023).

وفيما يلي أبرز أشكال هذه الجرائم المستحدثة:

1. الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت المظلم: أصبح "الدارك ويب" منصة رئيسة لترويج المخدرات، حيث تُعرض المواد المحظورة عبر مواقع سرية يصعب تتبعها، وتُدار العمليات المالية باستخدام العملات الرقمية مثل البيتكوين لتجنب التتبع، وقد أدى ذلك إلى تقويض فعالية أدوات المراقبة التقليدية، وتحويل الاتجار إلى نشاط عابر للحدود خارج النطاق الإقليمي للسلطات الأمنية (UNODC, 2023).

2. المخدرات الاصطناعية: مثل الفنتانيل والميثامفيتامين، التي تُصنّع من مركّبات كيميائية لا تخضع للرقابة الصيدلانية، وتمثل هذه المواد تهديدًا مضاعفًا نظرًا لشدة سُمّيتها، وارتباطها المتصاعد بمعدلات الجرعات الزائدة، لا سيما في أمريكا الشمالية وأوروبا (Volkow et al., 2019؛ UNODC, 2023).

3. المخدرات الرقمية: وهي نوع جديد يعتمد على بثّ ذبذبات صوتية تعمل على تحفيز الدماغ لإحداث تأثيرات نفسية أو جسدية تُشابه ما تسببه بعض المواد المخدرة، خصوصًا بين فئة المراهقين، وعلى الرغم من الجدل حول فعاليتها، إلا أن انتشارها يثير قلقًا متزايدًا في الأوساط الصحية والأمنية (Atanasov et al., 2020؛ UNODC, 2023).

4. تهريب المخدرات باستخدام الطائرات المسيّرة (الدرونز): أصبحت الطائرات بدون طيار وسيلة فعالة في عمليات التهريب عبر الحدود، بما في ذلك تهريب المخدرات، حيث تُستخدم لنقل الشحنات الصغيرة بسرعة ودقة دون تعرّض المهربين للمخاطر المباشرة (Europol, 2021).

5. استغلال التطبيقات المشفّرة في الترويج: باتت تطبيقات مثل تيليغرام وواتساب تُستخدم كقنوات لترويج المواد المخدرة، من خلال غرف مغلقة وصفقات تُجرى بسرية، مما يصعّب على الأجهزة الأمنية اختراق هذه الشبكات أو ضبط التفاعلات الجرمية القائمة فيها (Decary-Hetu & Giommoni, 2017).

6. التحوّل الإلكتروني في ظل جائحة كوفيد-19: أدت الجائحة إلى تعطيل سلاسل التهريب التقليدية، إلا أن الشبكات الإجرامية سرعان ما تأقلمت عبر التوسع في الاتجار الإلكتروني، فوفقًا لتقارير الأمم المتحدة، تزايد استخدام وسائل غير تقليدية مثل شركات البريد، الطائرات الخاصة، وتطبيقات التراسل، مما أضعف قدرة أجهزة المكافحة التقليدية وأدى إلى تصاعد عمليات البيع المباشر للمستهلكين (UNODC, 2021).

7. المؤثرات العقلية الجديدة (NPS): وهي فئة من المواد الكيميائية المصنعة تهدف إلى محاكاة تأثيرات المخدرات المعروفة، دون أن تكون مشمولة بالتجريم القانوني في مراحلها الأولى.

تشمل هذه الفئة أنواعًا خطرة مثل:

- القنبيات الاصطناعية (مثل سبايس)، ذات تأثير أقوى من الحشيش الطبيعي.

- الكاثينونات الاصطناعية (أملاح الاستحمام)، والتي قد تُسبب الهذيان والعدوانية.

- الفينيثيلامينات، المستخدمة في بعض المناسبات الترفيهية وتُعد من المهلوسات الخطرة.

- البنزوديازيبينات الاصطناعية، تُستخدم كمهدئات، ولكن بتركيزات عالية الخطورة.

- النيتروزامينات، وهي مركّبات تم رصدها حديثًا في بعض المنتجات، وتُعد ذات آثار مميتة في الجرعات العالية (SAMHSA, 2024؛ DEA, 2024؛ NIDA, 2024).

الإحصائيات العالمية حول جرائم المخدرات المستحدثة:

تشير البيانات العالمية الحديثة إلى تصاعد حاد في معدلات استخدام المواد المخدرة، وتحوّلات نوعية في أنماط الاتجار بها، ما يعكس طبيعة هذه الجرائم بوصفها جرائم مستحدثة عابرة للحدود، فقد قُدّر عدد مستخدمي المواد المخدرة عالميًا بحوالي 296 مليون شخص، أي ما يعادل 5.8% من سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا، خلال عام 2021م. ومن بين هؤلاء، استُخدمت الأفيونات من قِبل نحو 60 مليون شخص، بما يشمل الهيروين والفنتانيل والمورفين، وهي مواد شديدة الخطورة ومرتبطة بنسب مرتفعة من الوفيات والاعتماد المزمن (DEA, 2024).

أما على صعيد الآثار الصحية، تشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن تعاطي المواد النفسية المؤثرة، بما فيها المخدرات، مسؤول عن 0.6 مليون حالة وفاة سنويًا، معظمها بين الرجال، مقارنة بـ2.6 مليون وفاة مرتبطة بالكحول، ما يعكس خطورة تعاطي المخدرات خاصة مع ظهور المواد التخليقية (WHO, 2024).

من جهة أخرى، يشهد الاتجار بالمخدرات التخليقية مثل الميثامفيتامين والكبتاغون توسعًا غير مسبوق، وخصوصًا في مناطق الشرق الأدنى، جنوب غرب آسيا، وجنوب شرق أوروبا، فقد سُجلت زيادات لافتة في كميات الميثامفيتامين المضبوطة بين عامي 2020 و2023م، لا سيما عبر الطرق البحرية (الخليج العربي، بحر العرب، المحيط الهندي)،

كما انخفض إنتاج الأفيون التقليدي في أفغانستان بنسبة 95% عقب حظر المخدرات عام 2022م، مما أدى إلى توجه الأسواق الإجرامية نحو تصنيع وترويج بدائل صناعية أكثر خطورة مثل الفنتانيل، خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية (UNODC, 2024).

وفي الولايات المتحدة، بات الفنتانيل والميثامفيتامين يمثلان التهديد الأكبر في سوق المخدرات، حيث تُحمّل كارتيلات "سينالوا" و"خاليسكو" مسؤولية تصنيع وتهريب هذه المواد بطرق منظمة (DEA, 2024).

وقد أبلغت عن 107,941 حالة وفاة بجرعة زائدة خلال عام 2022م، بنسبة 70% بسبب الأفيونات التخليقية، و30% نتيجة الميثامفيتامين ومنشطات أخرى، مما يعكس خطورة هذه المواد من حيث سرعة الإدمان والفتك (DEA, 2024).

وفيما يخص منطقة الشرق الأوسط، يشهد الخليج العربي تناميًا واضحًا في تدفقات الكبتاغون القادمة من سوريا ولبنان، عبر استراتيجيات إخفاء معقدة ومتطورة، يتم رصدها في الموانئ والمطارات بوتيرة متزايدة (UNODC, 2024).

المحور الثالث/ الوقاية من جرائم المخدرات المستحدثة:

تعد الوقاية إحدى الركائز الأساسية في مكافحة جرائم المخدرات المستحدثة، حيث تعمل الدول على تقليل العرض والطلب، وتقليل الأضرار عبر سياسات وقائية متكاملة.

وتعتمد هذه الجهود على تعزيز التوعية، تطوير برامج علاجية وتأهيلية، وفرض قوانين صارمة للحد من انتشار المخدرات (نبراس، 2023).

أولًا: منهجية تصميم سياسات الوقاية: (نبراس، 2023)

تتطلب الوقاية الفعالة من المخدرات نهجًا متكاملًا قائمًا على الأدلة العلمية، ويشمل:

1. تشخيص المشكلة علميًا: تحليل معدلات التعاطي، الفئات الأكثر عرضة للخطر، والأسباب الاجتماعية والاقتصادية المؤدية لانتشار المخدرات.

2. تصميم السياسات بناءً على النظريات العلمية: كاستخدام النظريات السلوكية في تصميم برامج التوعية، والاستفادة من علم النفس الاجتماعي في استراتيجيات الحد من السلوكيات الإدمانية.

3. وضع آليات تنفيذ فعالة: تحديد الجهات المسؤولة، وضمان التمويل اللازم، وتحديد الفئات المستهدفة بدقة.

4. التقييم المستمر وتحسين السياسات: قياس مدى فاعلية البرامج وتعديلها وفقًا للنتائج المحققة والتحديات المستجدة (نبراس، 2023).

ثانيًا: الجهود الدولية في مكافحة المخدرات: (نبراس، 2023)

تلعب المنظمات الدولية دورًا مهمًا في تنسيق الجهود بين الدول لمكافحة المخدرات من خلال:

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، والذي يقدم تقارير سنوية عن الوضع العالمي للمخدرات، ويوفر الدعم الفني للدول في تنفيذ السياسات الفعالة.

- الاتفاقيات الدولية: مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988م، التي تلزم الدول بفرض إجراءات صارمة لمكافحة التهريب والتوزيع.

- المؤتمرات العالمية: مثل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول المخدرات، التي تناقش استراتيجيات الحد من انتشار المخدرات والتحديات المستجدة.

والوقاية تعتبر أهم عناصر الإستراتيجيات في مجال مكافحة المخدرات، إذ تركز غالبية الإستراتيجيات العالمية على أربع اجراءات أساسية: (نبراس، 2023)

- منع عرض المخدرات : وذلك من خلال التركيز على منع تهريب المخدرات وصناعتها، وترويجها، وتبادلها، ويتضمن هذا العمل بين الأنظمة والعقوبات وإيجاد الأجهزة الأمنية والرقابية الكافية والمدربة بشكل متقدم.

- منع الإقبال على تعاطي المخدرات: وذلك من خلال تصميم برامج الوقاية والتعليم والملائمة، والتي تنشر الوعي الكافي بخطر تعاطي المؤثرات العقلية وتزيد من معدل الإجراءات والسياسات التي تقي وتحمي الصغار والشباب من عوامل خطورة الإقبال على التعاطي.

- خفض الضرر الصحي المترتب بتعاطي المخدرات: وذلك من خلال مساعدة المبتدئين في التعاطي ومعالجة الأمراض المصاحبة للتعاطي.

- إعادة تأهيل المتعافين من تعاطي المخدرات: وذلك من خلال إعادة تأهيلهم الفكري والنفسي والمهني وتزويدهم بالمهارات اللازمة لمعاودة الاندماج في المجتمع والعودة إلى عالم الانتاجية والاعتماد على الذات في مواجهة ظروف الحياة بعيداً عن تعاطي المخدرات.

نماذج رائدة في الوقاية من المخدرات:

تُعد النماذج العالمية في الوقاية من المخدرات مرجعًا مهمًا في فهم فعالية السياسات المتنوعة، خاصة عند مقارنتها بالاستراتيجيات الإقليمية والوطنية. وقد برزت تجارب عدد من الدول في تقديم ممارسات وقائية ناجحة، اتسمت بالتكامل بين التوعية والعلاج وإعادة التأهيل، والاعتماد على البيانات والبحث العلمي كأساس لصياغة السياسات. **وفيما يلي أبرز هذه النماذج:** (نبراس، 2023)

1. المملكة المتحدة: الوقاية المبكرة وخفض الأضرار

اعتمدت بريطانيا نموذجًا متوازنًا يركز على تقليل الأضرار الناتجة عن التعاطي، لا سيما بين فئة الشباب، وذلك عبر:

- دمج برامج التوعية بمخاطر المخدرات ضمن المناهج الدراسية.

- التوسع في برامج العلاج المجتمعي وإعادة التأهيل، مما ساهم في زيادة نسبة المستفيدين من خدمات العلاج بنسبة تجاوزت 20% خلال العقد الماضي.

- تبني مقاربات تراعي الصحة العامة والعدالة الاجتماعية عند التعامل مع المتعاطين (نبراس، 2023).

2. الولايات المتحدة الأمريكية: تكامل الوقاية والعلاج والتأهيل

تنتهج الولايات المتحدة سياسة شاملة تجمع بين التوعية والتدخل المبكر والدعم المؤسسي، وتشمل مكونات متعددة، من أبرزها:

- برامج مدرسية توعوية مثل (DARE) التي تركّز على تنمية المهارات الوقائية لدى الطلاب.

- مراكز بحثية متخصصة تُجري مسوحًا سنوية لتتبع أنماط التعاطي وتوجيه السياسات العامة.

- مؤسسات فاعلة مثل: مركز المساعدة التقنية للوقاية (CAPT).

- مكتب أمن المدارس لوضع سياسات الحماية داخل البيئة التعليمية.

- برامج وقاية في بيئات العمل لتعزيز الإنتاجية والحد من آثار الإدمان.

- برامج اختبار تعاطي الطلاب لتسهيل الكشف المبكر والتدخل العلاجي (نبراس، 2023).

3. كندا: استراتيجية وقائية وطنية شاملة

تتبنى كندا سياسة وطنية متكاملة لمكافحة المخدرات منذ أوائل القرن العشرين، وقد تطورت لتشمل:

- برامج توعية تستند إلى بيانات محدثة وموجهة للفئات الأكثر عرضة.

- تقديم تقارير دورية لقياس فعالية التدخلات الوقائية والعلاجية.

- تركيز خاص على الهشاشة الاجتماعية، خاصة في الأحياء الفقيرة، لضمان العدالة في التوزيع الوقائي (نبراس، 2023).

4. أستراليا: استراتيجية مدفوعة بالبحث العلمي

تقوم أستراليا بتطبيق استراتيجية خمسية ترتكز على خفض الطلب وتعزيز إعادة التأهيل، وتشمل:

- دمج الوقاية مع برامج بديلة للمتعاطين (كالرياضة، والعمل التطوعي) لتمكينهم من الاندماج المجتمعي.

- توظيف الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لتقدير الخسائر الناتجة عن المخدرات، والتي وصلت إلى 56.1 مليار دولار خلال عامين، ما حفز الدولة على تعزيز جهود الوقاية (نبراس، 2023).

5. ماليزيا: من الردع العقابي إلى الوقاية المجتمعية:

رغم تاريخ ماليزيا في فرض عقوبات صارمة، إلا أنها انتقلت مؤخرًا إلى نموذج وقائي متكامل يشمل: (نبراس، 2023)

- إنشاء لجنة وطنية متخصصة لمكافحة المخدرات، تُعنى بجمع البيانات وتصميم البرامج الوقائية والعلاجية.
- تعزيز التعاون الإقليمي مع دول جنوب شرق آسيا، وتكثيف الحملات المشتركة للتوعية والحد من التهريب.
- دمج البُعد التعليمي في الحملات الوقائية، واستهداف المدارس والجامعات كمنصات رئيسية للتدخل المبكر.

6. السعودية: رؤية المملكة في مكافحة جريمة المخدرات: (عبدالعال، ، ٢٠٢٥)

تعتبر مكافحة هذه الجريمة من أولويات المملكة العربية السعودية، وتشكل جزءاً أساسياً من رؤيتها الاستراتيجية في بناء مجتمع أمن وصحي، وتهدف رؤية المملكة في مكافحة جريمة المخدرات إلى تحقيق عدة أهداف رئيسة وهي كالآتي:

- تسعى المملكة إلى الحد من توافر المخدرات في السوق المحلية من خلال مكافحة الاتجار بالمخدرات وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، بما في ذلك تعزيز الرقابة والرصد على المعابر الحدودية وتكثيف الجهود لمنع تهريب المخدرات.

- تشكل التوعية والتثقيف بمخاطر المخدرات جزءاً أساسياً من رؤية المملكة، حيث تنظم الحكومة السعودية حملات توعوية وفعاليات تعليمية لتثقيف الجمهور بمخاطر المخدرات وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع، وتستهدف هذه الجهود بشكل خاص الشباب والأفراد الأكثر عرضة لتجارة المخدرات.

- تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية تطبيق العقوبات الرادعة على المتورطين في جرائم المخدرات حيث يتم تطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها لمكافحة الاتجار بالمخدرات ومعاقبة المتورطين فيها بكل صرامة، وتتضمن العقوبات سجن المتهمين وفرض غرامات مالية عليهم بناء على تورطهم في جرائم المخدرات.

- تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول الفاعلة في التعاون الدولي لمكافحة جرائم المخدرات، حيث تشارك الحكومة السعودية في العديد من المحافل والمؤتمرات الدولية ذات الصلة، وتعزز التعاون مع الهيئات الدولية المتخصصة في مجال مكافحة المخدرات، مثل الأمم المتحدة ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية (عبدالعال، ، ٢٠٢٥).

رابعا: الدراسات السابقة

اعتمدت الباحثة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت جرائم المخدرات المستحدثة، سيتم عرضها مرتبة من الأحدث الى الأقدم، وذلك على النحو الآتي:

1/ دراسة (عبدالعال، 2025) بعنوان دراسة تحليلية لجريمة جلب وتهريب المخدرات في المملكة العربية السعودية، هدفت إلى تحليل جريمة جلب وتهريب المخدرات في المملكة العربية السعودية من منظور قانوني مقارن، باستخدام المنهج التحليلي التشريعي.

أظهرت النتائج فعالية الجهود القانونية والأمنية والاجتماعية في الحد من الجريمة، مع انخفاض ملحوظ في معدلات التعاطي وزيادة وعي المجتمع.

أوصت الدراسة بتعزيز الشراكة المجتمعية، وتوسيع برامج العلاج، وتكثيف حملات التوعية.

وقد أسهمت هذه الدراسة في دعم التحليل الوطني ضمن الدراسة الحالية، وتحديد أوجه القوة في الاستراتيجية السعودية.

2/ دراسة (العبيدي،٢٠٢٤) بعنوان فاعلية الجهود الدولية والوطنية في مكافحة جرائم المخدرات الرقمية والتقليدية، استهدفت تقييم الجهود الدولية والوطنية في مكافحة المخدرات الرقمية، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

بيّنت النتائج غياب تعريف قانوني واضح للمخدرات الرقمية، وصعوبة ضبطها وانتشارها عبر الفضاء السيبراني.

أوصت الدراسة بتعديل التشريعات، وعقد مؤتمر دولي لتعريفها، وتعزيز الرقابة الإلكترونية.

وقد عززت هذه النتائج محور الدراسة الحالية في تسليط الضوء على الطابع المستحدث للجريمة وضرورة مواكبة السياسات التشريعية له.

3/ (دراسة شريفة، ٢٠٢٤) بعنوان المستحدث في السياسة الوقائية للحد من جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر، حللت السياسة الوقائية الجزائرية بعد صدور قانون 23-50 باستخدام المنهج التحليلي المقارن.

كشفت النتائج عن تحوّل إيجابي نحو المقاربات العلاجية والتوعوية، مع دور ملموس للوعي المجتمعي في تقليص انتشار المخدرات، ودعت التوصيات إلى تفعيل آليات القانون وتوسيع الحملات الوقائية.

وقد دعمت هذه الدراسة توجه الدراسة الحالية نحو أهمية دور الوقاية، ومقارنة فعالية المقاربات الإقليمية المختلفة.

4/ (دراسة الصييفي،٢٠٢٤) بعنوان مدى التزام العاملين بمراكز علاج الإدمان بمنطقة الرياض بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات: دراسة حالة على المركز الوطني لاستشارات الإدمان، هدفت إلى قياس مدى التزام العاملين بمراكز علاج الإدمان في الرياض بالاستراتيجية الوطنية، باستخدام المنهج الوصفي المسحي.

أظهرت النتائج التزامًا عاليًا انعكس إيجابًا على الأداء العام، مع فروق مرتبطة بالخبرة والمستوى التعليمي، وأوصت الدراسة بتفعيل دور الأخصائيين النفسيين، وتكثيف التوعية المجتمعية.

وقد ساعدت هذه الدراسة في دعم التحليل الوطني للدراسة الحالية، وتقييم فاعلية البنية التطبيقية للاستراتيجية السعودية.

5/ دراسة (الخيّون، ٢٠٢٣) بعنوان الإطار القانوني لجريمة المخدرات الرقمية: دراسة مقارنة، ناقشت الإطار القانوني للمخدرات الرقمية من منظور مقارن، باستخدام منهج تحليلي استقرائي.

توصلت إلى غياب نصوص قانونية واضحة تُجرم هذا النوع من المخدرات، وسهولة تداولها بين الشباب، و أوصت بضرورة تعديل التشريعات، وحجب المواقع، وتكوين فرق مختصة.

وقد أظهرت هذه الدراسة ثغرات في الحماية القانونية، مما دعم توظيف نظرية الأنشطة الرتيبة في تفسير توفر فرص الجريمة الرقمية.

6/ دراسة (الشهري ،2021) بعنوان معوقات برنامج نبراس للوقاية من المخدرات: دراسة لبرنامج البيئة التعليمية،

هدفت إلى تحليل معوقات تطبيق برنامج نبراس للوقاية من المخدرات في البيئة التعليمية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

بيّنت النتائج أن أبرز المعوقات تمثلت في ضعف التنسيق المؤسسي، نقص التدريب، والانشغال المجتمعي.

وأوصت بتخصيص أوقات رسمية للبرنامج، وتفعيل المشاركة الأسرية، وتحسين آليات المتابعة والتقييم.

وقد أسهمت هذه الدراسة في الكشف عن فجوات التنفيذ في برامج الوقاية، وهو ما دعم توصيات الدراسة الحالية بتطوير استراتيجيات التوعية.

7/ دراسة (العمرود، 2021) بعنوان دور الحملات الإعلامية لتعزيز الوعي الإعلامي لدى الشباب في مكافحة المخدرات: برنامج نبراس نموذجًا، سعت إلى تقييم أثر الحملات الإعلامية لبرنامج نبراس في رفع وعي الشباب بمخاطر المخدرات، بالاعتماد على المنهج الوصفي المسحي.

أوضحت النتائج أن الرسائل القصيرة ومواقع التواصل كانت أكثر الوسائل تأثيرًا، وأن غالبية الشباب راضون عن البرنامج كمصدر توعوي.

وأوصت بتعزيز الإعلام الرقمي الموجه، وتحديث محتوى البرنامج ليتماشى مع اهتمامات الفئة المستهدفة.

وقد دعمت هذه الدراسة في تحليل فعالية أدوات الوقاية الإعلامية في البيئة المحلية.

8/ دراسة (سليمان،2021) بعنوان السياسة التشريعية والدولية والتدابير الوقائية في مواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية، تناولت الجهود التشريعية والدولية لمواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن.

كشفت النتائج عن قصور القوانين في مواكبة المخدرات التخليقية، وارتباط هذه الجرائم بغسل الأموال والإرهاب. أوصت الدراسة بتطوير التشريعات، وتعزيز التعاون الدولي، ودمج البعد الوقائي والصحي في السياسات.

وقد أسهمت في توسيع رؤية الدراسة الحالية حول العلاقة بين المخدرات المستحدثة والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

9/ دراسة (السعايدة، 2021) بعنوان تعديلات قانون المخدرات وأثرها على معدلات ارتكاب الجرائم في الأردن، هدفت إلى تقييم أثر التعديلات التشريعية في الأردن على معدلات جرائم المخدرات، خاصة بعد إعفاء المتعاطي لأول مرة، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

أظهرت النتائج أن معدل الجرائم ارتفع بنسبة 250%، وأن التعديل شجع السلوك الإجرامي دون مراعاة للسياق المحلي، وأوصت بإعادة النظر في السياسات القانونية، وتكثيف حملات الوقاية.

وقد أبرزت هذه الدراسة أثر القرارات التشريعية غير المتوازنة، مما دعم التحليل للآثار السلبية لغياب التوازن بين الردع والوقاية في الدراسة الحالية.

10/ دراسة (الزغبي، 2020) بعنوان المواجهة الجنائية لجرائم المخدرات المرتكبة بواسطة الانترنت: دراسة مقارنة، ناقشت المواجهة الجنائية لجرائم المخدرات الإلكترونية من منظور مقارن، باستخدام المناهج الوصفي والتحليلي والمقارن.

أظهرت أن القانون المصري يفتقر إلى نصوص تجرّم الترويج الإلكتروني للمخدرات بشكل مباشر، مع صعوبة تتبع الجرائم السيبرانية، و أوصت بإنشاء وحدات متخصصة وتعديل التشريعات لمواكبة التحولات الرقمية.

وقد دعمت هذه الدراسة محور الدراسة المتعلق بأوجه القصور التشريعي في المواجهة على المستوى العربي.

11/ دراسة (ادريس، ٢٠٢٠) بعنوان المواجهة الجنائية لاستخدام تقنية المعلومات في ارتكاب جرائم المخدرات، استعرضت العلاقة بين تقنيات المعلومات وجرائم المخدرات، مع تحليل للقصور في القانون المصري رقم 175 لسنة 2018، باستخدام مناهج تحليلية ومقارنة.

خلصت إلى أن التحريض الإلكتروني لا يُعد جريمة إذا لم يترتب عليه أثر، مما يُضعف الردع القانوني، وأوصت بتجريم التحريض بغض النظر عن النتيجة، وتحديث اللائحة التنفيذية للقانون.

وقد قدمت هذه الدراسة دليلاً على ضعف حماية (الحارس القادر)، مما عزز من توظيف نظرية الأنشطة الرتيبة في الدراسة الحالية.

12/ دراسة (احسين، ٢٠٢٠) بعنوان المواجهة الجنائية للمخدرات والمؤثرات العقلية: دراسة مقارنة، استهدفت تحليل السياسة الجنائية العراقية في مواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية، مع مقارنة تشريعية مع دول عربية أخرى، عبر منهج وصفي تحليلي مقارن.

بينت النتائج أن انتشار المخدرات أصبح مرتبطًا بعوامل متعددة منها القصور القانوني، ضعف الردع، وقلة الكوادر المتخصصة، وأوصت الدراسة بإعادة بناء الاستراتيجية الوطنية على أسس شمولية تتضمن الوقاية والعلاج والمكافحة القانونية.

ساعدت هذه الدراسة في دعم تحليل الاستراتيجيات الوطنية، وتأكيد الحاجة لتبني نهج متعدد الأبعاد في مواجهة جرائم المخدرات المستحدثة.

13/ دراسة (جلول وفرحات، ٢٠٢٠) بعنوان المخدرات الرقمية: خطورتها وسبل الوقاية منها، تناولت ظاهرة المخدرات الرقمية من منظور وقائي، بهدف تحليل هذه الظاهرة وبيان خطورتها على الصحة النفسية والسلوكية، مع عرض سبل مواجهتها من خلال الوعي والتشريع، و استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

أظهرت النتائج أن المخدرات الرقمية تمثل نمطًا جديدًا من الإدمان غير المرئي، يصعب اكتشافه، وتنتشر بسهولة عبر الوسائط الرقمية، أوصت الدراسة بضرورة تطوير التشريعات لمواكبة هذا النوع من المخدرات، وتكثيف حملات التوعية، خاصة لفئة المراهقين.

وقد دعمت هذه الدراسة الطرح الذي تبنته الدراسة الحالية حول تصاعد خطورة المخدرات الرقمية في ظل الفجوة التشريعية والوقائية، وأهمية التعامل معها كجريمة مستحدثة.

14/ دراسة (اللّبّان، ٢٠١٨) بعنوان الحماية الجنائية للشباب من المخدرات الرقمية: دراسة مقارنة، تناولت الحماية الجنائية للشباب من المخدرات الرقمية، من خلال تحليل طبيعة هذه المخدرات والإطار التشريعي المقارن لها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمقارن.

بيّنت النتائج خطورة هذه المواد على الصحة النفسية، خاصة بين فئة الشباب، مع غياب نصوص قانونية صريحة تجرّمها.

أوصت الدراسة بتجريم صريح للمخدرات الرقمية، وتفعيل الرقابة الإلكترونية، وإدراجها ضمن حملات التوعية.

وقد أسهمت هذه الدراسة في تعزيز الفهم لأهمية التدخل التشريعي الوقائي، وبيّنت ضرورة الاستجابة التشريعية النوعية تجاه هذا النوع من المخدرات المستحدثة.

15/ (دراسة الهيّاس، ٢٠١٨) بعنوان استغلال وسائل تقنية المعلومات في ارتكاب جرائم المخدرات وخاصة الرقمية في ضوء قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي، هدفت إلى دراسة استغلال وسائل تقنية المعلومات في ترويج المخدرات الرقمية بالإمارات، مستخدمة المنهج الاستقرائي والتحليلي.

أوضحت النتائج انتشار الظاهرة في غياب رقابة إلكترونية فعالة، مع حاجة ملحة لتطوير القوانين، و أوصت الدراسة بتعديل التشريعات لتشمل هذا النوع من الجرائم، وتدريب كوادر لرصد المواقع الإلكترونية المشبوهة.

دعمت هذه الدراسة جانب المواجهة الرقمية في الدراسة الحالية، وسلطت الضوء على أهمية إعداد الكوادر الفنية المختصة لرصد هذا النمط الإجرامي.

16/ دراسة (مصبّح، ٢٠١٧) بعنوان الإشكالات الجزائية في تكييف المخدرات الرقمية، ناقشت الإشكالات القانونية في تكييف جرائم المخدرات الرقمية ضمن الأنظمة الجزائية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

أظهرت النتائج أن القوانين الحالية لا تجرّم المخدرات الرقمية صراحة، مما يصعّب ملاحقتها قانونيًا، و أوصت بتحديث القوانين، وإطلاق حملات توعية رقمية موجهة للمراهقين، وتعزيز الرقابة التقنية.

وقد دعمت الدراسة الحالية في إبراز الإشكالية القانونية المستجدة في التصنيف والتكييف القانوني لهذه الجرائم.

17/ دراسة (الاسدي، ٢٠١٧) بعنوان القصور التشريعي في مواجهة المخدرات الرقمية: (دراسة في ضوء قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017 النافذ)، حللت القصور التشريعي في قانون المخدرات العراقي تجاه المخدرات الرقمية، بالمنهج التحليلي القانوني.

بينت النتائج أن القانون رقم 50 لسنة 2017 لا يغطي المؤثرات السمعية والإلكترونية، وأن هذا القصور ساهم في استفحال الظاهرة، أوصت بتعديل القانون، وتدريب الكوادر القانونية والأمنية على الجريمة الرقمية.

وقد أظهرت هذه الدراسة الحاجة إلى مراجعة شاملة للبنية القانونية التقليدية، وهو ما يدعم مبررات الدراسة الحالية للتحول نحو تشريعات مرنة ومواكبة.

18/ (دراسة مجاهدي، 2016) بعنوان موقف القانون الدولي من أساليب تهريب المخدرات ومكافحة الاتجار غير المشروع فيها، ناقشت موقف القانون الدولي من أساليب تهريب المخدرات ومكافحة الاتجار بها، باستخدام المنهج النظري التحليلي.

كشفت النتائج عن تطور أساليب التهريب باستخدام تقنيات رقمية، وغياب التنسيق الدولي الفعّال، و أوصت بتوحيد التشريعات، واستخدام تقنيات متطورة في المكافحة، وتدريب الكوادر الأمنية.

وقد دعمت هذه الدراسة الجانب المتعلق بتعقيد الجريمة الرقمية العابرة للحدود، وأهمية البُعد الدولي في وضع استراتيجيات المواجهة.

التعليق على الدراسات السابقة وأوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية:

تناولت الدراسات السابقة جرائم المخدرات المستحدثة من زوايا متعددة، شملت الأطر التشريعية، والجهود الوقائية، وتحليل المخدرات الرقمية كمظهر حديث للجريمة المنظمة.

وقد أظهرت هذه الدراسات وعيًا متزايدًا بضرورة مواكبة التطورات التقنية في فهم ومكافحة هذه الجرائم، كما بيّنت مدى تنوّع المقاربات البحثية بين التركيز على الجانب القانوني أو الوقائي أو السيبراني، دون وجود رؤية شاملة تربط بين هذه العناصر ضمن إطار تحليلي واحد.

أولًا: أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

1. تناولت جرائم المخدرات المستحدثة بوصفها امتدادًا للجريمة المنظمة العابرة للحدود.
2. اتفقت على أن التقدم التقني (مثل الإنترنت المظلم، العملات المشفرة، الطائرات المسيّرة) غيّر جذريًا من طبيعة الجريمة وأساليب ارتكابها.
3. أجمعت على وجود فجوات قانونية وتشريعية في التعامل مع المخدرات الرقمية والمصنّعة.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

1. الدراسة الحالية تتفرد بتوظيف "نظرية الأنشطة الرتيبة"، بينما اكتفت الدراسات السابقة بالتحليل القانوني أو الأمني دون الاستناد إلى نظرية تفسيرية متخصصة في علم الجريمة.

2. الدراسة الحالية تحاول فهم الديناميكيات الهيكلية والاجتماعية التي خلقت الفرص لانتشار الجرائم، لا مجرد وصف الظاهرة أو استعراض السياسات القائمة كما في الدراسات الأخرى.

3. بينما فصلت أغلب الدراسات بين التحليل النظري والتطبيقي، فإن هذه الدراسة تسعى إلى دمج نظرية الأنشطة الرتيبة مع تحليل استراتيجيات المواجهة والوقاية، مما يعطيها عمقًا تحليليًا.

ثالثا: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

1. ساهمت الدراسات في تحديد وتعريف المفاهيم الأساسية مثل جرائم المخدرات المستحدثة، والمخدرات المستحدثة.

2. وفرت أرضية علمية للتحليل باستخدام نظرية SWOT وتقييم الاستراتيجيات، مما دعم التحليل النظري.

3. أتاح تنوع الدراسات بناء مقارنة علمية بين الاستراتيجيات الثلاث (الدولية، الإقليمية، الوطنية).

4. ساعدت في كشف نقاط القصور في الاستجابات الحالية مما ساعد على تقديم توصيات تطويرية دقيقة.

رابعا: الفجوة البحثية

على الرغم من وفرة الدراسات التي تناولت جرائم المخدرات المستحدثة من زوايا متفرقة، إلا أنه لم يُرصد وجود دراسة شاملة تجمع بين تحليل الاستراتيجيات الوقائية والمواجهات القانونية على مختلف المستويات، ضمن إطار نظري موحد (مثل نظرية الأنشطة الرتيبة)، ووفق أداة تحليلية منهجية (SWOT).

كما لم تُعالج الدراسات السابقة تكامل الأبعاد الوقائية والأمنية والتقنية بشكل مقارن، مما يبرّر الحاجة لهذه الدراسة بوصفها محاولة علمية لسد هذه الفجوة المعرفية وتقديم رؤية شاملة لمعالجة هذه الجريمة.

خامسا: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بوصف الظاهرة الإجرامية قيد الدراسة وتحليل أبعادها وتفسيرها من خلال معطيات واقعية مستخلصة من الوثائق الرسمية، والتقارير الدولية، والدراسات العلمية السابقة.

كما أتاح هذا المنهج فهماً دقيقًا للتحديات التي تواجه استراتيجيات المواجهة والوقاية، في ضوء تطور الجريمة ووسائل ارتكابها.

مجتمع الدراسة وعينتها:

انطلقت هذه الدراسة من منهج تحليلي كيفي يستند إلى مراجعة محتوى ثلاث استراتيجيات رئيسية لمكافحة جرائم المخدرات، على المستويات الدولية (1988م)، والإقليمية (1986م)، والوطنية (2008م).

أما عينة الدراسة، فقد اقتصرت على تحليل مضمون هذه الاستراتيجيات بوصفها حالات دراسية تعكس التوجهات العامة وآليات العمل المتبعة، بهدف بناء تصور نقدي شامل للفجوات الراهنة، وتقديم مقترحات تطويرية تدعم كفاءة الاستجابة لهذه الجرائم المستحدثة.

أسلوب تحليل البيانات:

نظرًا للطبيعة النظرية والتحليلية لهذه الدراسة، تم استخدام أداة تحليل المحتوى SWOT كأداة رئيسية لتحليل الاستراتيجيات محل الدراسة، وتُعد أداة تحليل SWOT من الأدوات التحليلية النوعية المستخدمة على نطاق واسع في مجالات التخطيط الاستراتيجي، وصنع القرار، وتقييم السياسات والبرامج، سواء في السياقات الإدارية أو الأمنية أو الاجتماعية (متروك، 2021).

ويُشتق اسم الأداة من الأحرف الأولى لأربعة مكونات رئيسية تمثل محاور التحليل، وهي:

S: نقاط القوة (Strengths)

W: نقاط الضعف (Weaknesses)

O: الفرص (Opportunities)

T: التحديات أو التهديدات (Threats)

وتكمن أهمية هذه الأداة في قدرتها على تقديم صورة شاملة ومتكاملة عن الاستراتيجيات محل الدراسة من خلال تحديد الجوانب الإيجابية والسلبية في الداخل (القوة والضعف)، والتفاعل مع العوامل الخارجية (الفرص والتحديات)، مما يساعد في تقييم واقع الاستراتيجية واستشراف إمكانات تحسينها (إبراهيم، 2023).

وتهدف هذه الأداة إلى تقديم قراءة شاملة، وفقًا للآتي: (إبراهيم، 2023)

نقاط القوة: تشير إلى المزايا التنظيمية أو التشريعية التي تسهم في تعزيز فاعلية الاستراتيجية وتحقيق أهدافها الأمنية.

نقاط الضعف: تمثل الثغرات المؤسسية أو القانونية التي تحد من كفاءة تطبيق الاستراتيجية وتُضعف أثرها العملي في مكافحة هذه الجريمة.

الفرص: تعكس المعطيات أو الاتجاهات الإقليمية والدولية التي يمكن استثمارها لتعزيز أدوات المواجهة والوقاية.

التحديات: تشمل المتغيرات التقنية أو السياقات الأمنية والاقتصادية التي تُشكّل عوائق أمام تنفيذ الاستراتيجية بفاعلية وشمول.

وتم تأطير هذا التحليل نظريًا باستخدام نظرية الأنشطة الرتيبة، التي تتيح فهم العلاقة بين ضعف الحماية الاجتماعية أو المؤسسية وزيادة فرص ارتكاب الجريمة، مما يعزز تفسير تفشي الأنماط المستحدثة من جرائم المخدرات.

دور تحليل SWOT في تعزيز كفاءة التخطيط الاستراتيجي: (متروك، 2021)

- تعزيز نقاط القوة من خلال توظيفها كمحركات رئيسة تدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتعزز فاعلية الأداء المؤسسي.
- معالجة نقاط الضعف وذلك عبر اعتماد خطط تطوير داخلية أو بناء شراكات استراتيجية تساهم في تقليص آثارها وتحسين الأداء.
- استثمار الفرص الخارجية وذلك بتوسيع نطاق الاستراتيجية واستغلال المتغيرات البيئية الداعمة لتحقيق مزيد من التوسع والنمو.
- الاستعداد للتهديدات المحتملة من خلال تصميم خطط بديلة واستجابات مرنة تعزز القدرة على التكيف والاستمرارية في مواجهة التحديات.

مبررات اختيار الاستراتيجيات موضوع التحليل:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988م:

وهي معاهدة دولية تم اختيارها بوصفها أبرز مرجعية دولية قائمة حتى اليوم، إذ تشكّل حجر الأساس للنظام العالمي لمكافحة المخدرات، وتُعد أول اتفاقية دولية تتعامل مع السلائف الكيميائية، وغسل الأموال، والتعاون القضائي العابر للحدود، وهي تمنح بعدًا قانونيًا تحليليًا لتطور الجريمة المنظمة في سياق العولمة والتكنولوجيا (UNODC, 2023).

- الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات لعام 1986م:

وهي إطار تنسيقي سياسي، تم اختيارها لأنها تمثّل التوجه الإقليمي الرسمي الوحيد الذي أقره مجلس وزراء الداخلية العرب، و تمثل إطارًا مشتركًا للتعاون الأمني والتشريعي والصحي بين الدول العربية.

وقد ساهمت هذه الاستراتيجية في وضع خطط مرحلية وبرامج متعددة حاولت مواءمة التغيرات المجتمعية مع تطور هذه الجريمة (عيد، 2012).

- الاستراتيجية الوطنية السعودية لمكافحة المخدرات 2008م:

وهي خطة وطنية تنفيذية شاملة، تم اختيارها لعدة أسباب موضوعية، من أبرزها: شموليتها المنهجية، وارتكازها على أبعاد متعددة (وقائية، علاجية، أمنية، تعليمية)، فضلًا عن كونها نموذجًا حديثًا يعكس تفاعل السياسة العامة في المملكة مع المتغيرات العالمية، بما فيها المخدرات التخليقية والرقمية، كما أن المملكة تُعد من أكثر الدول استهدافًا من قبل شبكات الاتجار، ما يضفي أهمية عملية على دراسة هذه الاستراتيجية (ديوان رئاسة مجلس الوزراء،1429ه).

سادسا: تحليل الاستراتيجيات

أولا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (1988م)

تعد اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988م واحدة من أبرز الوثائق القانونية الدولية في مجال مكافحة المخدرات، إذ جاءت استجابة لتصاعد خطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية بوصفه تهديدًا عالميًا يتجاوز الحدود الوطنية، وقد سعت الاتفاقية إلى سد الثغرات التي لم تغطها الاتفاقيات الدولية السابقة، من خلال إقرار أحكام موسعة تركز على التجريم، والتعاون القضائي، وضبط السلائف الكيميائية، وتعزيز التنسيق الدولي لمواجهة هذه الجريمة المنظمة. وتُشكّل هذه الاتفاقية المرجعية القانونية الأساسية في ضبط الجريمة العابرة للحدود المتعلقة بالمخدرات (UNODC, 2023).

وتمثل اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988م خطوة محورية في بناء منظومة قانونية دولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، من خلال تركيزها على جوانب التجريم، والتعاون القضائي، والملاحقة العابرة للحدود، وضبط المواد الأولية المستخدمة في التصنيع غير المشروع للمخدرات.

وفيما يلي تحليل شامل لهذه الاتفاقية: (الأمم المتحدة، 1988)

1: التحليل العام لاتفاقية الأمم المتحدة 1988م:

1. تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، من خلال إنشاء آلية قانونية دولية تُلزم الدول الأطراف بتجريم الأفعال المرتبطة بالإنتاج والتهريب والحيازة والتوزيع، سواء على الصعيد المحلي أو العابر للحدود، مع التأكيد على شمول العقوبات لمراحل الجريمة كافة، وتوفير غطاء قانوني لتسليم المطلوبين وتبادل المعلومات.

2. تستند الاتفاقية إلى مجموعة من المبادئ القانونية التي تضمن التنسيق القضائي بين الدول، مع مراعاة سيادة القوانين الوطنية، وقد شملت بنودًا واضحة لتشجيع المصادرة والتجميد والتحفظ على الأموال والعائدات الناتجة عن الجرائم، ما يُعد تطورًا تشريعيًا مهمًا في ربط الجريمة الاقتصادية بالاتجار بالمخدرات.

3. تُعد الاتفاقية أول وثيقة دولية تكرّس مفهوم "التجريم الكامل" لمراحل سلسلة الاتجار، وتربطها بتشريعات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ما يمنحها قوة إلزامية دولية، ويمنح الدول إطارًا قانونيًا موحدًا لتحديث قوانينها المحلية بما يتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة.

4. رغم تركيزها الأساسي على الجانب القانوني والجنائي، إلا أن الاتفاقية أكدت في بعض بنودها على أهمية الجوانب الوقائية والتأهيلية، وشجّعت الدول على تعزيز برامج التوعية، والتعاون مع المؤسسات الصحية، وتوفير بدائل علاجية وإعادة إدماج المتعاطين ضمن المجتمع.

5. وفرت الاتفاقية آلية أممية لمتابعة التنفيذ عبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، والذي يلعب دورًا رئيسا في مراقبة التزام الدول الأطراف، وتقديم الدعم الفني والتقني، والمساهمة في تنسيق الجهود الدولية، خاصة في ظل التحديات المتعلقة بتهريب المخدرات عبر الحدود.

2: تحليل نقاط القوة في اتفاقية الأمم المتحدة 1988م: (الأمم المتحدة، 1988)

1. تُعد شمولية الاتفاقية من أبرز نقاط القوة، حيث وضعت إطارًا قانونيًا عالميًا يُوحّد الجهود الدولية لمكافحة المخدرات، من خلال تنظيم الجوانب المتعلقة بالإنتاج، والاتجار، والتعاون الأمني، وهو ما ساهم في إرساء قاعدة قانونية مشتركة بين الدول الموقّعة.

2. يُمثّل الدعم المؤسسي من الأمم المتحدة نقطة قوة مهمة، حيث توفّر الأمم المتحدة الدعم الفني واللوجستي للدول الأعضاء، وتُنسّق الجهود عبر أجهزة متعددة مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ما يساهم في استمرارية المتابعة والتطوير.

3: تحليل نقاط الضعف في اتفاقية الأمم المتحدة 1988م: (الأمم المتحدة، 1988)

1. يُعد غياب آليات رقابية مُلزمة لتقويم التزام الدول من أبرز نقاط الضعف، حيث تُترك مسؤولية التنفيذ لكل دولة على حدة، دون وجود إطار موحد للمتابعة أو المحاسبة، مما يؤدي إلى تفاوت كبير في التطبيق العملي لبنود الاتفاقية.

2. لا تشمل الاتفاقية معالجات حديثة للأنماط المستحدثة من المخدرات، مثل المخدرات الرقمية أو المؤثرات العقلية الجديدة، وهو ما يضعف من قدرتها على مواكبة التطورات التقنية والقانونية المعاصرة في ساحة الجريمة.

4: تحليل أبرز التحديات في اتفاقية الأمم المتحدة 1988م: (الأمم المتحدة، 1988)

1. تُواجه الاتفاقية الدولية تحديات تتعلق بضعف آليات المتابعة والرقابة على التنفيذ، حيث تُترك المسؤولية للدول الأعضاء دون وجود آلية إلزامية موحدة للتقويم، مما يؤدي إلى تفاوت كبير في التطبيق بين الدول.

2. يُعد اختلاف الأنظمة القانونية والثقافية بين الدول عقبة أمام توحيد التعريفات والإجراءات، خصوصًا فيما يتعلق بالمخدرات المستحدثة أو الرقمية، ما يُضعف فعالية التعاون القضائي في تعقب جرائم المخدرات المستحدثة.

5: تحليل الفرص في اتفاقية الأمم المتحدة 1988م: (الأمم المتحدة، 1988)

1. تشكّل شمولية الاتفاقية الدولية وتبنيها من غالبية الدول فرصة لتوحيد الجهود العالمية في مكافحة جرائم المخدرات، مما يسهم في تعزيز التنسيق والتعاون القانوني بين الأنظمة القضائية المختلفة، ويقلّل من فرص إفلات الجناة عبر الثغرات الحدودية والتشريعية.

2. تُعد مرجعية الأمم المتحدة ومكانتها الدولية عاملًا داعمًا لتطبيق الاتفاقية، إذ تمنحها قوة تأثير معنوية وسياسية تُسهم في حشد الدعم من الجهات الدولية والمنظمات المانحة، ما يفتح المجال لتوسيع الموارد المخصصة للوقاية والمكافحة.

ثانيا:الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية (1986م)

جاءت الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية كخطوة تنسيقية مهمة في سياق العمل الأمني العربي المشترك، أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب عام 1986م، مستندة إلى أهمية التكاتف الإقليمي لمواجهة المخاطر المتصاعدة لتعاطي المخدرات والاتجار بها، خاصة في ظل تزايد التحديات التنموية والأمنية في المنطقة (مجلس وزراء الداخلية العرب، 1986).

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى توحيد الجهود الوقائية والعلاجية، وتعزيز التعاون القضائي والأمني، ووضع آليات لمراقبة المواد المخدرة، فضلاً عن التصدي لزراعة النباتات المخدرة، بما يُسهم في بلورة سياسة شاملة لمكافحة الظاهرة على مستوى الدول العربية (عيد، 2012).

وتُجسّد الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات توجهًا إقليميًا مهمًا نحو توحيد جهود الدول العربية في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة. وفيما يلي تحليل شامل لهذه الاستراتيجية:

1: التحليل العام للاستراتيجية العربية 1986م: (مجلس وزراء الداخلية العرب، 1986)

1. تهدف الاستراتيجية إلى تقليل توافر المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمعات العربية من خلال مزيج من التدابير الوقائية والعلاجية، مع التركيز على حماية المجتمع من أخطار المخدرات باعتبارها تهديدًا مباشرًا للصحة العامة والأمن الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب العمل على تطوير آليات التعاون في المجالات القانونية، الصحية، الأمنية والاجتماعية، وتعزيز التوعية العامة والتثقيف بمخاطر هذه الظاهرة.

2. تستند الاستراتيجية إلى إطار قانوني راسخ يقوم على المواءمة بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، حيث تعتمد على ثلاث اتفاقيات رئيسية: اتفاقية الأمم المتحدة للمخدرات لعام 1961م (المعدلة عام 1972م)، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام 1971م، واتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لعام 1988م، مع التأكيد على تطوير العقوبات لتكون رادعة وفعالة، دون الإخلال بمبادئ حقوق الإنسان.

3. تولي الاستراتيجية أهمية كبيرة للتعاون الدولي، عبر تعزيز التنسيق مع منظمات أممية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية، مع السعي لتطوير آليات لتبادل المعلومات المتعلقة بالإنتاج والتهريب والترويج غير المشروع، وتنظيم دورات تدريبية إقليمية تهدف إلى رفع كفاءة الكوادر العاملة في مكافحة المخدرات على مستوى الدول الأعضاء.

4. على المستوى الوطني، تدعو الاستراتيجية إلى تشكيل لجان وطنية متخصصة تضم ممثلين من الجهات الأمنية والصحية والاجتماعية، مع إعداد خطط وطنية شاملة ترتكز على الدمج بين الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل، بالإضافة إلى مكافحة التهريب والتصنيع غير المشروع، مع تخصيص ميزانيات كافية لدعم هذه الجهود وتعزيز التعاون بين الجهات الميدانية مثل الشرطة والجمارك وحرس الحدود.

5. تعتمد الاستراتيجية في جانب الوقاية على محاور متعددة، تشمل إطلاق حملات إعلامية تثقيفية موجهة لكافة الفئات، مع تركيز خاص على فئتي الشباب والمراهقين، وإدماج قضايا المخدرات ضمن المناهج التعليمية، وتعزيز دور الأسرة من خلال برامج الإرشاد والتوعية، إلى جانب تطوير خدمات العلاج وإعادة التأهيل، وتشجيع البحث العلمي لفهم العوامل المسببة للإدمان وتحسين أساليب الوقاية والتدخل العلاجي.

2: تحليل نقاط القوة في الاستراتيجية العربية 1986م: (مجلس وزراء الداخلية العرب، 1986)

1. تستند الاستراتيجية إلى غطاء سياسي جماعي من جامعة الدول العربية، ما يمنحها بعدًا إقليميًا رسميًا يعزز من قبولها، ويمنحها شرعية تؤهلها لتكون مرجعًا تنسيقيًا للدول العربية في مكافحة المخدرات.

2. تُعد الصياغة الشاملة للاستراتيجية من نقاط قوتها، حيث غطّت الجوانب التشريعية، الأمنية، الصحية، والاجتماعية، ما يجعلها قادرة على الاستجابة المتوازنة لمختلف أبعاد الظاهرة، إذا ما تم تفعيلها بفعالية.

3: تحليل نقاط الضعف في الاستراتيجية العربية 1986م: (مجلس وزراء الداخلية العرب، 1986)

1. تُعاني الاستراتيجية من ضعف التفعيل الميداني، إذ لم تُترجم بنودها إلى خطط تشغيلية واضحة لدى العديد من الدول الأعضاء، ما أدى إلى غياب الأثر الفعلي لها على مستوى المواجهة الإقليمية.

2. يُلاحظ غياب إطار زمني محدد للتنفيذ والتقييم، ما يُفقد الاستراتيجية مرونتها في التحديث، ويجعلها عرضة للتقادم في ظل تسارع تطور الجريمة وأساليبها، وخاصة الأنماط الرقمية والمُعولمة منها.

4: تحليل أبرز التحديات للاستراتيجية العربية1986م: (مجلس وزراء الداخلية العرب، 1986)

1. يُعد ضعف الالتزام الفعلي من بعض الدول العربية بتطبيق بنود الاستراتيجية أحد أبرز التحديات، حيث لا توجد آلية إلزامية واضحة تُجبر الدول على التقيّد بما ورد فيها، مما يفرغها من مضمونها التطبيقي.

2. يبرز التفاوت الكبير بين القدرات الأمنية والتقنية للدول العربية كعائق رئيسي أمام التنسيق المشترك، فبينما تتمتع بعض الدول بإمكانات متقدمة، تعاني أخرى من ضعف البنية التحتية، مما يصعب تنفيذ برامج موحّدة وفعالة على المستوى الإقليمي.

3. تُواجه الاستراتيجية ضعفًا في التمويل والدعم المؤسسي، مما يحد من قدرتها على تنفيذ خطط وقائية مستدامة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها بعض الدول الأعضاء.

5: تحليل الفرص للاستراتيجية العربية1986م: (مجلس وزراء الداخلية العرب، 1986)

1. تُعد الإرادة السياسية العربية الموحدة من أبرز الفرص التي تعزز فاعلية الاستراتيجية، إذ بُنيت على توافق سياسي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، مما يمنحها قوة دعم رسمية، ويُسهّل تجديدها أو تطويرها عند الحاجة، بما يضمن استمراريتها وقدرتها على التكيّف مع المستجدات.

2. يمثل اعتماد الاستراتيجية على خطط تنفيذية مرحلية فرصة مهمة لتحديثها بشكل منتظم، حيث يتيح تقسيمها الزمني إمكانية التقييم الدوري وإعادة ضبط الأولويات بما يتوافق مع التحولات الأمنية والاجتماعية المتسارعة، مما يعزز من مرونتها التطبيقية.

3. تسهم الآليات الإقليمية الداعمة، مثل المرصد العربي للمخدرات والآلية العربية للإنذار المبكر، في تمكين الاستراتيجية من مراقبة الظاهرة وتحليلها، من خلال توفير بنية تحتية معلوماتية تساعد على اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة، وتدعم الاستجابة الوقائية الفعالة.

4. يُعد إدراج قضية المخدرات ضمن مهددات الأمن القومي العربي فرصة لتكريس أولويتها ضمن السياسات الأمنية الإقليمية، حيث يمنحها هذا التصنيف أهمية استراتيجية تُسهم في تعزيز الالتزام السياسي، وتعبئة الموارد والجهود لمواجهتها بصورة أكثر شمولية.

ثالثا: الاستراتيجية الوطنية السعودية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية (2008م)

أطلقت المملكة العربية السعودية في عام 2008م استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة المخدرات، استجابة لتنامي خطر تعاطي وترويج المواد المخدرة، خاصة بين فئة الشباب، وفي ظل التحديات المرتبطة باتساع الحدود وكثرة الزوار والوافدين (ديوان رئاسة مجلس الوزراء،1429ه).

وتنبثق الاستراتيجية من مرتكزات دينية واجتماعية وأمنية، مستندة إلى الشريعة الإسلامية، ومتوافقة مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وقد شملت الاستراتيجية سبع غايات رئيسية، تغطي مجالات الوقاية، والعلاج، والتأهيل، والتعاون الدولي، وتطوير وسائل المكافحة، في إطار مؤسسي منظم يسعى إلى معالجة المشكلة بشكل جذري ومستدام (ديوان رئاسة مجلس الوزراء،1429ه).

وتُعد الاستراتيجية الوطنية نموذجًا رائدًا في تبني مقاربة شاملة وعلمية للتعامل مع مشكلة المخدرات، إذ وضعت أُطرًا متكاملة للوقاية والعلاج والتأهيل، مدعومة بآليات للتقويم والمتابعة، وفيما يلي تحليل شامل لهذه الاستراتيجية:

1: التحليل العام للاستراتيجية الوطنية السعودية 2008م: (ديوان رئاسة مجلس الوزراء،1429ه)

1. تقوم الاستراتيجية الوطنية السعودية على رؤية شمولية متكاملة تشمل الوقاية، والعلاج، والمواجهة الأمنية، بهدف الحد من العرض والطلب على المخدرات، وتوفير بيئة وطنية آمنة، وتدعمها رؤية المملكة 2030م، التي تُعطي أولوية لقضايا الصحة العامة، والأمن الاجتماعي، وحماية الشباب من المخاطر السلوكية والإدمانية.

2. تتضمن الاستراتيجية محاور واضحة لتنفيذ التدخلات الوقائية من خلال التعليم، والإعلام، والأسرة، والمجتمع، مع التركيز على الفئات الأكثر عرضة، خاصة فئة الشباب، وقد تم تطوير حملات توعية موجهة، وبرامج مدرسية وإرشادية تهدف إلى بناء الوعي المجتمعي، وتقوية مناعة الأفراد ضد التعاطي.

3. في الجانب العلاجي، ركزت الاستراتيجية على تطوير البنية التحتية للخدمات العلاجية من خلال مراكز متخصصة لعلاج الإدمان وإعادة التأهيل، مع دعم الجانب النفسي والاجتماعي، وتعزيز برامج الإدماج المهني والتعليمي للمتعافين، مما يعكس توجهًا إنسانيًا يعالج الإدمان كقضية صحية واجتماعية.

4. أما في محور المكافحة، فقد تبنت الاستراتيجية تدابير أمنية قوية تشمل مراقبة الحدود، وتطوير أدوات الرصد والكشف، وإنشاء قواعد بيانات وطنية، والتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية لمكافحة التهريب والمنظمات الإجرامية، إلى جانب دعم الأجهزة المعنية بموارد بشرية وتقنية متقدمة.

5. تعتمد الاستراتيجية على إطار مؤسسي واضح تقوده اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، وتُنفذ من خلال الشراكة بين وزارات الداخلية، والتعليم، والصحة، والإعلام، والشؤون الإسلامية، ما يمنحها قوة تنسيقية، ويُسهم في توحيد الجهود وتوزيع الأدوار بين الجهات المعنية بالمكافحة والوقاية.

2: تحليل نقاط القوة في الاستراتيجية الوطنية 2008م: (ديوان رئاسة مجلس الوزراء،1429ه)

1. تتميز الاستراتيجية الوطنية السعودية بالشمولية، حيث تدمج بين الوقاية، والعلاج، والمواجهة الأمنية، ضمن رؤية وطنية واضحة، ما يتيح تنفيذها عبر مؤسسات متعددة بتكامل نسبي في الأدوار والمسؤوليات.

2. يُعد ارتباطها برؤية السعودية 2030م نقطة قوة إضافية، حيث يُعزّز ذلك من أولوية مكافحة المخدرات ضمن البرامج التنموية للدولة، ويضمن تخصيص موارد وتمويل كافٍ لتنفيذ البرامج المرتبطة بها

3: تحليل نقاط الضعف في الاستراتيجية الوطنية 2008م: (ديوان رئاسة مجلس الوزراء،1429ه)

1. على الرغم من وضوح الاستراتيجية، إلا أن التطبيق العملي لا يزال يواجه تحديات تتعلق بضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، وغياب آليات مؤسسية مرنة تسمح بتقويم الأداء بشكل دوري وشامل.

2. يُعد النقص في التوعية المجتمعية بشأن المخدرات الرقمية والمستحدثة أحد جوانب الضعف، حيث تتركز الجهود الإعلامية على الأشكال التقليدية، في حين تُستغل الفجوة التوعوية في استهداف الفئات الشابة بوسائل جديدة يصعب كشفها.

4: تحليل أبرز التحديات للاستراتيجية الوطنية 2008م: (ديوان رئاسة مجلس الوزراء،1429ه)

1. رغم شمولية هذه الاستراتيجية، إلا أن غياب التكامل العملي بين الجهات المعنية بالمكافحة والوقاية يشكّل عائقًا أمام تحقيق نتائج ملموسة، خاصة في ظل التداخل المؤسسي وضعف التنسيق الميداني.

2. تُعدّ ندرة الدراسات الحديثة المحلية في مجال المخدرات الرقمية والتخليقية تحديًا معرفيًا، حيث يُعيق ذلك من قدرة صانعي السياسات على تطوير استراتيجيات مبنية على الأدلة والمعطيات الدقيقة.

3. تواجه الاستراتيجية تحديات تتعلق بضعف الوعي المجتمعي بمخاطر الأنماط المستحدثة من المخدرات، مما يقلل من فاعلية برامج الوقاية، خصوصًا لدى فئة الشباب الذين يُعدّون الأكثر استهدافًا.

5: تحليل الفرص للاستراتيجية الوطنية 2008م: (ديوان رئاسة مجلس الوزراء،1429ه)

1. تُعد مركزية القضية ضمن رؤية المملكة 2030 م وتوجهاتها نحو الأمن المجتمعي فرصة لتعزيز التكامل المؤسسي، حيث توفّر الرؤية إطارًا وطنيًا يدعم تطوير البرامج الوقائية والعلاجية وفق معايير مستدامة.

2. يُمثل وجود بنية مؤسسية متخصصة، مثل اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، فرصة لتعزيز التنسيق بين الجهات الأمنية، الصحية، والتعليمية، بما يدعم تنفيذ الاستراتيجية بفعالية ووضوح في الأدوار والمسؤوليات.

3. يوفّر النظام العدلي السعودي المرن، الذي يتبنى مزيجًا من الردع والعلاج، فرصة لتطبيق منهجية متوازنة تجمع بين الحماية القانونية والتأهيل النفسي والاجتماعي للمتعاطين، ما يرفع من معدلات الاستجابة المجتمعية.

سابعا: نتائج الدراسة

بناءً على ما تم التوصل إليه من تحليل للاستراتيجيات محل الدراسة، وما تم توظيفه من دراسات سابقة، يمكن الإجابة على أسئلة الدراسة كما يلي:

إجابة السؤال الأول: ما دلالة الفروق بين الاستراتيجيات الموجهة للجرائم التقليدية والاستراتيجيات الموجهة لجرائم المخدرات المستحدثة؟

أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود فروق جوهرية ووظيفية بين الاستراتيجيات المصممة لمواجهة الأشكال التقليدية من الجرائم، وتلك التي تستهدف الأشكال المستحدثة منها، لا سيما في ميدان جرائم المخدرات.

وتتمثل هذه الفروق في عدة مستويات:

أولًا: **على مستوى التصميم التشريعي،** وُجد أن الاستراتيجيات التقليدية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988م، قد صُممت للتعامل مع أنماط جرمية مادية ومرئية كالإنتاج، والتهريب، والترويج المباشر، في حين أن الأشكال المستحدثة تتطلب تحديثات قانونية لم تتم بعد، وهو ما خلّف فجوة تشريعية واضحة، أكّدتها أيضًا دراسة العبيدي، الأسدي، مصبح، الزغبي، إدريس، والتي بينت أن التشريعات الحالية غير مهيأة لمكافحة هذه الجرائم المستحدثة، مما يستلزم التحديث السريع للنصوص القانونية، حيث لم تتضمن القوانين النافذة نصوصًا صريحة تجرم المخدرات الرقمية، مما أدى إلى صعوبة تكييفها جنائيًا، وخلق ثغرات قانونية تستغلها شبكات الترويج.

ثانيًا: **من حيث الأدوات التنفيذية والتقنية،** تعتمد الاستراتيجيات التقليدية على الضبط الميداني، والتفتيش، والرقابة الحدودية، بينما تتطلب الجرائم المستحدثة أدوات متقدمة للرصد الإلكتروني، وتحليل البيانات السيبرانية، والتعاون الدولي في التحقيقات العابرة للحدود الرقمية، وأوضحت الدراسات، لا سيما دراسة سليمان، وعبدالعال، أن الاستراتيجيات التقليدية تركّز غالبًا على المواجهة الأمنية المباشرة، وتُبنى على أنماط الجريمة المعروفة سابقًا، بينما تفتقر إلى المرونة في التعامل مع المتغيرات التقنية المتسارعة التي تصاحب جرائم المخدرات المستحدثة.

ثالثًا: **على مستوى الهيكلة المؤسسية والاستجابة الوقائية،** تميل الاستراتيجيات التقليدية إلى إسناد المسؤولية لجهات أمنية أو قضائية فقط، في حين تتطلب مواجهة الجرائم المستحدثة بنية تشاركية تشمل قطاعات التقنية، والتعليم، والصحة النفسية، والمجتمع المدني، بسبب الطبيعة المركبة والمنتشرة لهذه الجرائم.

رابعًا: **من ناحية المفاهيم واللغة الاستراتيجية**، يغلب على الاستراتيجيات التقليدية استخدام مفاهيم رادعة مباشرة، بينما تستلزم الاستراتيجيات الحديثة دمج مصطلحات مثل "التحول الرقمي"، و"الذكاء الاصطناعي في المكافحة"، و"التحليل السيبراني"، وهي مفاهيم لم تندمج بعد بصورة كافية في الأطر التقليدية.

وبناءً على ما سبق، تخلص هذه الدراسة إلى أن دلالة الفروق بين النوعين ليست سطحية أو تنظيمية فحسب، بل هي فروق منهجية تتطلب إعادة بناء فلسفة المواجهة برمتها، بما يتوافق مع طبيعة الجرائم المتطورة، وسياقاتها الرقمية المعقدة، وذلك ما يُعزز الدعوة إلى مراجعة شاملة للاستراتيجيات القائمة، خاصة في ظل التحولات العالمية للجريمة.

توظيف نظرية الأنشطة الرتيبة في الإجابة على هذا السؤال: تشير النظرية إلى أن الجريمة تحدث عندما تتقاطع ثلاثة عناصر: (جاني ذو دافع، هدف مناسب، وغياب الرقابة القادرة)، الاستراتيجيات التقليدية غالبًا ما تفترض أن أنماط الجريمة مستقرة، وتركز على أماكن أو فئات إجرامية مألوفة، بينما الجرائم المستحدثة تحدث في سياقات جديدة (كالفضاء الرقمي) حيث تتغير الأنشطة اليومية وتُخلق "أهداف مناسبة" جديدة وتضعف "الرقابة القادرة".

وبالتالي تختلف الاستراتيجيات الناجحة باختلاف السياق، ويصبح من الضروري تحديثها لتشمل متغيرات العصر، كما تفترض النظرية.

إجابة السؤال الثاني: ما دلالة الفروق بين طبيعة استراتيجيات الوقاية واستراتيجيات المواجهة في مكافحة جرائم المخدرات المستحدثة؟

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك فروقًا جوهرية بين الاستراتيجيات الوقائية وتلك الموجهة للمواجهة في الحد من انتشار جرائم المخدرات المستحدثة، سواء على مستوى الأهداف أو الأساليب أو المدى الزمني والأثر الاجتماعي، ويأتي هذا التباين نتيجة لاختلاف الفلسفة التي يقوم عليها كل نمط استراتيجي.

فالاستراتيجية الوقائية تركز على التدخل المبكر، عبر التوعية، والتعليم، وتمكين الأسرة، وتعزيز الصحة النفسية والاجتماعية للفئات المعرضة للخطر، كما هو ظاهر في مكونات الاستراتيجية الوطنية (2008م)، التي تضمنت مبادرات توعوية وبرامج مدرسية وإعلامية، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى منع حدوث الجريمة من الأساس، من خلال تقليل عوامل الخطورة، وبناء الحصانة المعرفية والسلوكية، وهي مقاربة طويلة المدى تتطلب استمرارية واستثمارًا مجتمعيًا.

أما الاستراتيجية الموجهة للمواجهة، فهي تقوم على الردع والضبط بعد وقوع الجريمة، من خلال القوانين الصارمة، والعقوبات، والملاحقة القضائية والأمنية، كما هو الحال في بنود اتفاقية الأمم المتحدة لعام (1988م)، التي اعتمدت على تجريم الاتجار والإنتاج والترويج، وتعزيز التعاون القضائي، ورغم أن هذه الاستراتيجية تحقق أثرًا مباشرًا، إلا أن فعاليتها قد تكون محدودة إذا لم تتكامل مع جهود وقائية مستمرة.

وكشفت الدراسات مثل دراسة الشهري، والعمرود، أن استراتيجيات الوقاية في البيئة التعليمية والإعلامية تعتمد على التوعية والنشاط التثقيفي، لكنها تعاني من ضعف في التخطيط والتنفيذ، ومحدودية في الوصول إلى الفئة المستهدفة من الشباب والمراهقين، في حين أن استراتيجيات المواجهة، كما في دراسات السعايدة، وعبدالعال، ترتكز على الردع القانوني والعقوبات، إلا أنها أحيانًا تُطبق بمعزل عن برامج وقائية موازية، مما يحد من فعاليتها ويجعلها علاجًا لنتائج الظاهرة لا لأسبابها.

وقد أكدت دراسة نبراس (2023)، أن الاقتصار على الجانب الأمني دون تبني برامج وقائية شاملة، يُبقي أسباب الجريمة قائمة ويحول دون خفض معدلات التعاطي على المدى الطويل، كما بينت دراسة العبيدي أن الوقاية من المخدرات الرقمية تتطلب خطابًا توعويًا رقميًا موازيًا لوسائل الترويج، وهو ما لا توفره استراتيجيات المواجهة التقليدية.

تظهر الاستراتيجية العربية لعام (1986م) نموذجًا لمقاربة متوازنة لكنها لم تُفعّل وقائيًا بشكل ملموس، ما أضعف أثرها في الحد من الانتشار المجتمعي للمخدرات رغم شمولها في الطرح.

وعليه، يتضح أن الفروق بين الاستراتيجيتين ليس فقط في التوقيت أو الأدوات، بل في جوهر الفلسفة التنفيذية، حيث إن الوقاية تتطلب تمكينًا مجتمعيًا وتثقيفًا واعيًا، بينما المواجهة تعتمد على فرض السلطة ومكافحة الجريمة بعد وقوعها، وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن تكامل الاستراتيجيتين معًا هو ما يمنح الاستجابة فاعلية حقيقية وشاملة في الحد من انتشار جرائم المخدرات، لاسيما في مواجهة الأنماط المستحدثة من هذه الجريمة.

توظيف نظرية الأنشطة الرتيبة في الإجابة على هذا السؤال: تفترض النظرية أن الوقاية تُقلل من "توفر الهدف المناسب"، بينما المواجهة تهدف إلى "إزالة الجاني" أو تعزيز "الرقابة القادرة".

بمعنى أن تركيز أي استراتيجية على أحد الجوانب دون الآخر يترك مجالًا لاكتمال مثلث الجريمة، ما يسمح بحدوث الجريمة، بالتالي تتكامل فعالية الاستراتيجيتين حين يتم كسر التقاء العناصر الثلاثة كما تفترض النظرية.

إجابة السؤال الثالث: ما أثر غياب التكامل بين استراتيجيات الوقاية والمواجهة على جهود مكافحة جرائم المخدرات المستحدثة على المستويات الدولية و الإقليمية والوطنية؟

كشفت نتائج هذه الدراسة أن غياب التكامل بين استراتيجيات الوقاية والمواجهة يشكل أحد العوامل الأساسية في ضعف فعالية الاستجابات الشاملة لمكافحة جرائم المخدرات المستحدثة.

فعندما تُصمم الاستراتيجيات بمعزل عن بعضها، يتم التعامل مع الجريمة من زاوية واحدة فقط، مما يؤدي إلى قصور في المعالجة الجذرية للمشكلة، ويفتح المجال لاستمرارها وتطورها.

ففي الوقاية، تركز البرامج عادةً على التوعية، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، لكنها إن لم تكن مدعومة بردع قانوني وأمني فعال، فإنها تبقى في حدود التوجيه النظري دون حماية فعلية من الجريمة.

في المقابل، فإن الاستراتيجيات الأمنية التي تركز على المواجهة من خلال العقوبات والملاحقة قد تفتقر إلى الأثر المستدام إذا لم تُدمج ببرامج وقائية تقلل من عوامل الخطورة الاجتماعية والنفسية.

وقد أكدت دراسة نبراس (2023) هذا التباين، مشيرةً إلى أن الاكتفاء بالمواجهة الأمنية في قضايا المخدرات لا يؤدي إلى انخفاض دائم في معدلات التعاطي، بل قد يدفع الظاهرة إلى التمدد في مسارات أخرى غير مرئية.

وهو ما أيدته دراسة العبيدي أن الترويج للمخدرات الرقمية على الإنترنت لا يمكن إيقافه بالملاحقة فقط، بل يتطلب برامج توعوية متخصصة تخاطب الفئة المستهدفة بلغة رقمية معاصرة، و أظهرت دراسة الهيّاس، أن ضعف الرقابة الإلكترونية ساهم في انتشار هذه الظاهرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية.

كما بينت دراسات مثل دراسة الأسدي، مصبّح، أن انتشار المخدرات الرقمية آخذ بالتصاعد، خصوصًا بين فئات الشباب، نتيجة سهولة الحصول عليها عبر الإنترنت دون الحاجة إلى مروجين تقليديين.

و أوضحت دراسة احسين، أن غياب التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية بالوقاية والمواجهة يخلق ثغرات أمنية وتشريعية، ويضعف من قدرة الدول على التصدي الفعال لهذه الجرائم، لا سيما تلك التي تستغل الفضاء الرقمي، كما أكدت دراسة الخيّون على الحاجة لتوحيد الجهود بين المؤسسات القانونية، والتقنية، والمجتمعية، لمجابهة التعقيد المتزايد في أنماط الجرائم المستحدثة، وبيّنت دراسة سليمان، أن غياب هذا التكامل يؤدي إلى تضارب الجهود، وهدر الموارد، وضعف الأثر العام للاستراتيجيات، وأوضحت دراسة الشهري، أن البرامج الوقائية داخل المدارس تواجه صعوبات في التطبيق، في الوقت الذي يتم التركيز فيه على العقوبات دون دعم كافٍ لبرامج التوعية.

وقد تبين من تحليل الاستراتيجية الوطنية (2008م) أنها الأقرب إلى تحقيق التكامل، حيث جمعت بين حملات وقائية، ومراكز علاجية، وأطر قانونية وأمنية، لكنها لا تزال بحاجة إلى تعزيز الربط بين هذه الأذرع بشكل مؤسسي ومنهجي.

أما الاتفاقية الدولية (1988م)، فقد ركزت على المواجهة والعقوبات، دون بنية وقائية موازية، مما جعلها محدودة التأثير في السياقات الجديدة للجريمة.

من جهة أخرى، تؤكد تقارير الأمم المتحدة أن الدول التي تبنّت استراتيجيات مزدوجة (مثل كندا وأستراليا) أظهرت انخفاضًا أكبر في معدلات التعاطي والإتجار، ما يدل على أهمية التكامل. (UNODC, 2023)

وعليه، تُظهر نتائج الدراسة أن أثر غياب التكامل بين استراتيجيات الوقاية والمواجهة يتمثل في خلق فجوات تنظيمية وميدانية تُضعف من الاستجابة الشاملة للجرائم المستحدثة، حيث تُعالج الظاهرة من جانب دون آخر، مما يسمح باستمرارية سلوك الجناة وتكيفهم مع الثغرات القائمة. كما يؤدي ذلك إلى تشتت الجهود وتكرارها، ويحدّ من كفاءة تخصيص الموارد، ويُضعف من أثر السياسات الوقائية والتدخلات الأمنية في المدى البعيد، وأن التكامل بين الوقاية والمواجهة ليس خيارًا إضافيًا، بل ضرورة استراتيجية لضمان شمولية وفاعلية الاستجابة، خاصةً في ظل الطبيعة المتحولة والمعقدة لجرائم المخدرات المستحدثة، والتي تتطلب تداخلًا مستمرًا بين الردع الميداني والتحصين المجتمعي.

توظيف نظرية الأنشطة الرتيبة في الإجابة على هذا السؤال: تفترض النظرية أن غياب التكامل يعني أن أحد أضلاع المثلث (الهدف، الجاني، الرقابة) يبقى فعالًا، ما يُبقي على احتمالية ارتكاب الجريمة، وبالتالي فإن الوقاية بدون رقابة، أو رقابة دون تقليل فرص الجريمة، كلاهما لا يمنع تحقق الجريمة، مما يعزز الحاجة لتكامل الجهود.

إجابة السؤال الرابع: ما أوجه التشابه والاختلاف في كفاءة الاستراتيجيات الرامية لمعالجة جرائم المخدرات المستحدثة تبعا للمستويات الدولية (1988م)، الإقليمية (1986م)، الوطنية (2008م)؟

أظهرت نتائج هذه الدراسة، من خلال التحليل المقارن للاستراتيجيات المعتمدة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، أن كفاءة هذه الاستراتيجيات تتفاوت بناءً على عدة عوامل، أبرزها مدى مواكبتها للتغيرات التقنية، وشمولها لمختلف أبعاد المواجهة، ومرونتها في التعامل مع الأشكال المستحدثة من جرائم المخدرات.

فعلى المستوى الدولي، كشفت الدراسة أن اتفاقية الأمم المتحدة لعام(1988م) شكّلت إطارًا قانونيًا مهمًا أرسى مفاهيم أساسية في تجريم الاتجار بالمخدرات والتعاون القضائي، إلا أن فعاليتها باتت محدودة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، لاسيما مع ظهور المخدرات الرقمية والتهريب عبر الإنترنت، حيث لم تتضمن الاتفاقية تعريفات أو آليات واضحة للتعامل مع هذه الظواهر المستحدثة، وهو ما أشارت إليه دراسة العبيدي التي أكدت وجود فجوة قانونية في الاتفاقيات الدولية حيال المخدرات الرقمية.

أما على المستوى الإقليمي، فقد بيّن التحليل أن الاستراتيجية العربية لمكافحة المخدرات (1986م) تضمنت بنية تنظيرية شاملة، لكنها لم تخضع للتحديث منذ صدورها، مما أضعف قدرتها على مواكبة الجريمة في سياقاتها الجديدة، خصوصًا في ظل توسع الفضاء السيبراني وتطور وسائل الترويج الرقمي.

وعلى المستوى الوطني، كشفت الدراسة أن الاستراتيجية الوطنية (2008م) قدمت نموذجًا متقدمًا نسبيًا من حيث دمج أبعاد الوقاية والعلاج والمواجهة القانونية، إلى جانب توظيف الإعلام والبرامج المجتمعية، مما عكس قدرة على التكيف مع البيئة المحلية، وقد أيدت دراسات محلية مثل دراسة العتيبي هذه الملاحظة، إلا أن تحديات الرقمنة والتوسع في الجريمة الإلكترونية لا تزال تتطلب تحديثًا تقنيًا وتشريعيًا مستمرًا لضمان المواكبة.

وأظهرت دراسة عبدالعال، جهودًا متقدمة في مراكز التأهيل والعقوبات، لكنها تفتقر إلى تحديث شامل يأخذ في الحسبان جرائم الإنترنت والمخدرات التخليقية.

وتُظهر النتائج الكلية أن أبرز نقاط القوة تكمن في الإطار المؤسسي وتعدد المحاور (أمني، وقائي، علاجي) في بعض الاستراتيجيات، بينما يتركز القصور في بطء التحديث، وغياب المرونة التشريعية، وضعف التفاعل مع الجرائم السيبرانية العابرة للحدود.

وتؤكد هذه الدراسة أن فعالية أي استراتيجية في مواجهة جرائم المخدرات المستحدثة تعتمد على مدى قدرتها على التكيف مع التحولات الرقمية، وتوفير آليات تنفيذ ديناميكية، ومؤشرات تقييم مرنة وقابلة للتحديث.

توظيف نظرية الأنشطة الرتيبة في الإجابة على هذا السؤال: ترى النظرية أن هناك اختلاف في فعالية الاستراتيجيات بحسب مدى قدرتها على منع تقاطع العوامل الثلاثة (وجود الجاني، الهدف، غياب الرقابة).

الاستراتيجيات الأحدث مثل (الاستراتيجية الوطنية، 2008م) بدأت تأخذ في الاعتبار التغير في الأنشطة اليومية والحياة الرقمية، ما ينسجم مع رؤية النظرية حول تطور بيئات الجريمة، وبالتالي كلما كانت الاستراتيجية أكثر تكاملًا مع التغيرات في الأنشطة اليومية (كالاستخدام المتزايد للتقنية)، كانت أكثر فعالية في تعطيل عناصر الجريمة الثلاثة.

ثامنا: التوصيات والخاتمة

بناءً على ما خلصت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تطوير الاستراتيجيات القائمة، بما يضمن تعزيز قدرتها على التكيّف مع التحديات المتغيرة التي تفرضها جرائم المخدرات المستحدثة، ويمكن تصنيف هذه التوصيات إلى ثلاثة محاور رئيسة:

أولا: تعزيز الإطار القانوني والأمني

1- تحديث التشريعات الوطنية والإقليمية، حيث ينبغي تعديل القوانين لتشمل التصنيفات الحديثة لجرائم المخدرات المستحدثة، مثل الجرائم المرتبطة بالعملات الرقمية، وغسل الأموال القائم على المخدرات، واستخدام الذكاء الاصطناعي في ترويج المخدرات.

2- تطوير آليات تنفيذ القوانين، وتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية والقضائية في التصدي للجرائم المستحدثة من خلال:

- إنشاء وحدات متخصصة في الجرائم السيبرانية المرتبطة بالمخدرات داخل أجهزة إنفاذ القانون.
- تدريب القضاة وأعضاء النيابة على القضايا المتعلقة بالمخدرات الرقمية.

3- تشديد العقوبات على الجريمة الإلكترونية المرتبطة بالمخدرات، نظرًا لاستخدام الإنترنت المظلم في تسهيل تجارة المخدرات، ويجب فرض عقوبات مشددة على عمليات البيع والترويج عبر الإنترنت.

4- تعزيز المراقبة والتحليل الرقمي، وذلك من خلال الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لرصد أنماط الجرائم المرتبطة بالمخدرات وتوقع انتشارها قبل وقوعها.

ثانيا: تحسين التعاون والتكامل بين المستويات الدولية والإقليمية والوطنية

1- تحديث الاستراتيجية العربية (1986م)، حيث ينبغي إعادة صياغة هذه الاستراتيجية لتشمل مكافحة الجرائم المستحدثة، مع تعزيز التعاون في مجالات تبادل البيانات الاستخباراتية بين الدول العربية.

2- إنشاء قاعدة بيانات دولية لمروجي المخدرات عبر الإنترنت، بحيث تتيح للدول تتبع الشبكات الإجرامية العابرة للحدود.

3- تعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لتحديث آليات مكافحة المخدرات المستحدثة.

4- التوسع في اتفاقيات تسليم المجرمين، خاصة فيما يتعلق بالمطلوبين في قضايا المخدرات السيبرانية، مما يحدّ من إفلاتهم من العقاب عبر استغلال الفجوات القانونية بين الدول.

ثالثا: تطوير استراتيجيات قائمة على التكنولوجيا والتوعية المجتمعية

1- توظيف التكنولوجيا في المكافحة، من خلال استخدام تقنيات تحليل الشبكات لكشف العمليات الإجرامية المنظمة عبر الإنترنت.

2- إطلاق حملات توعوية تفاعلية من خلال:

- إنتاج محتوى توعوي يستهدف فئات الشباب على وسائل التواصل الاجتماعي لتعريفهم بمخاطر الجرائم المستحدثة.
- إشراك المؤثرين على الإنترنت في حملات ضد تجارة وترويج كآفة أشكال المخدرات المستحدثة.

3- إدماج التوعية في المناهج الدراسية، بحيث تشمل المخاطر الحديثة المرتبطة بالمخدرات الرقمية والطرق التي يستهدف بها المروجون الشباب عبر الإنترنت.

4- تعزيز برامج الدعم النفسي والتأهيل الاجتماعي وذلك من خلال:

- توفير منصات إلكترونية للاستشارات النفسية لضحايا الإدمان الإلكتروني.
- تدريب متخصصي التأهيل على التعامل مع الأنماط الحديثة للإدمان الناتج عن المخدرات المستحدثة.

الخاتمة:

يتوقف نجاح الاستراتيجيات المعنية بمكافحة جرائم المخدرات المستحدثة على مدى قدرتها على تحقيق التكامل بين مسارات الوقاية والمواجهة، إلى جانب مرونتها في مواكبة التطورات التقنية والاجتماعية المتسارعة.

ومع استمرار تطور هذه الجرائم من حيث الوسائل والأساليب، تزداد الحاجة إلى استجابات استراتيجية أكثر تكيفًا وابتكارًا، ومن خلال تحليل كل من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988م، والاستراتيجية العربية لعام 1986م، والاستراتيجية الوطنية لعام 2008م، برزت بوضوح أوجه التباين بين مستويات التخطيط والتنفيذ، وتم الوقوف على مواطن القوة والقصور في كل منها.

وقد كشفت الدراسة عن ضرورة إعادة بناء الاستراتيجيات الحالية ضمن إطار شامل ومتجدد يستجيب لطبيعة الجريمة المتغيرة.

وتُظهر النتائج أن جرائم المخدرات المستحدثة لا تُعد مجرد امتداد تقني للأنماط التقليدية، بل تمثل تحولًا نوعيًا في آليات الترويج والتنفيذ، وهو ما يستدعي مواجهتها بأدوات تقنية وتشريعية حديثة تتسم بالكفاءة والمرونة والتكامل.

وأظهر التحليل النتائج الآتية:

- الاستراتيجية الوطنية (2008م) أثبتت جدواها بفضل شمولية برامج الوقاية واهتمامها بالتثقيف المجتمعي، وتُعد الأكثر توافقًا مع تطورات الجرائم المستحدثة، بفضل تركيزها على التكنولوجيا ودورها في الجرائم الرقمية.

- اتفاقية الأمم المتحدة (1988م) الأكثر فاعلية في وضع إطار قانوني دولي لمواجهة الجرائم التقليدية عبر الحدود، لكنها أقل ملاءمة لمواكبة الجرائم المستحدثة.

- الاستراتيجية العربية (1986م) أسهمت في تعزيز التعاون الإقليمي، لكنها بحاجة إلى تحديث شامل لتصبح قادرة على التعامل مع الجرائم المستحدثة.

- رغم نقاط القوة في كل استراتيجية، فإن التكامل بين الجهود الدولية (اتفاقية الأمم المتحدة 1988م)، والإقليمية (الاستراتيجية العربية 1986م)، والوطنية (الاستراتيجية الوطنية 2008م) ضروري لتحقيق الوقاية والمواجهة الفعّالة للجرائم التقليدية والمستحدثة على حد سواء.

كما قدمت نظرية الأنشطة الرتيبة تفسيرًا متماسكًا وشاملًا لانتشار جرائم المخدرات المستحدثة، من خلال:

- تفسير فشل أو نجاح الاستراتيجيات بناءً على قدرتها على كسر أحد أضلاع مثلث الجريمة.

- تقديم إطار تحليلي ديناميكي يساعد في فهم التحولات الناتجة عن التغيرات الاجتماعية والتقنية.

- دعم توجه الدراسة نحو إعادة تصميم الاستراتيجيات لتتماشى مع التحولات الجذرية في أنماط الحياة اليومية.

كما أبرزت الدراسة الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، حيث لا يمكن لأي دولة بمفردها مواجهة تهديدات الجرائم المستحدثة التي تتخطى الحدود الجغرافية.

و أكدت على أهمية تحديث الاستراتيجيات الإقليمية مثل الاستراتيجية العربية لتتماشى مع التحديات الحديثة، مع بناء منظومة قانونية وأمنية قادرة على التعامل مع الجرائم الرقمية.

ولذلك من الضروري اتباع نهج شامل يشمل تحديث القوانين، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وتوظيف التكنولوجيا في المراقبة والمكافحة، إلى جانب تطوير حملات توعية مبتكرة وبرامج علاجية مرنة تتكيف مع الواقع الجديد للجريمة.

وفي ختام هذه الدراسة، أجد أنه من الضروري التأكيد على أن اختياري لموضوع "جرائم المخدرات المستحدثة (دراسة تحليلية نظرية لاستراتيجيات المواجهة والوقاية)" لم يكن وليد المصادفة، بل جاء انطلاقًا من قناعتي العميقة بأهمية هذا الموضوع وخطورته المتزايدة على المجتمعات، لا سيما في ظل تسارع التحولات التكنولوجية والاجتماعية التي أسهمت في نشوء أنماط جديدة من الجريمة، لم تعد تقليدية في أساليبها ولا في آثارها.

وقد تبين من خلال المراجعة العلمية والتحليل أن هناك ندرة نسبية في الدراسات العربية التي تتناول جرائم المخدرات من هذا المنظور المستحدث (في حدود علم الباحثة)، مما شكل حافزًا كبيرًا لاختيار هذا المجال، سعيًا لسد هذه الفجوة البحثية، وتقديم معالجة علمية تواكب التغيرات الجارية وتدعم الجهود الأكاديمية والأمنية في هذا الإطار.

إن أحد أبرز أهداف هذه الدراسة هو المساهمة في تطوير الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من خلال تقديم توصيات عملية تعزز فاعلية الاستراتيجيات الوقائية والمواجهة، وتركّز على التكامل بين الأطر القانونية، والتكنولوجيا الحديثة، والتوعية المجتمعية، وتقديم مقترحات بنّاءة لتجاوزها، بما يسهم في خلق منظومة أكثر كفاءة وشمولًا في مكافحة هذا النوع من الجرائم.

آمل أن يشكّل هذا الجهد المتواضع إضافة معرفية تدعم صنّاع القرار، والمهتمين بالشأن الأمني والاجتماعي، وتفتح آفاقًا جديدة أمام الباحثين في علم الجريمة لمواصلة استكشاف هذه الظاهرة المتجددة.

المراجع:

المراجع العربية:

ابن منظور. (1988). لسان العرب. دار صادر.

إبراهيم، محمود السيد عباس. (2023). SWOT-Analysis في التخطيط الاستراتيجي بين النظرية والتطبيق. مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، 39(12)، 104–133.

إدريس، إ. م. (2020). المواجهة الجنائية لاستخدام تقنية المعلومات في ارتكاب جرائم المخدرات. المجلة الجنائية القومية، 63 (2)، 73–92. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.

-الأسدي، ل. م. (2017). القصور التشريعي في مواجهة المخدرات الرقمية: دراسة في ظل قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم 50 لسنة 2017 النافذ.

التومي، خ. (2019). الجرائم المستحدثة وأثرها على الأمن القومي. مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع26، 18 – 43

الجندي، م. ت. (2019). مدمرات العقول: الإدمان على المخدرات. المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية.

الجامعة العربية. (1986). الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. المجمع القانوني، القاهرة.

الشهري، آ. (2021). معوقات برنامج نبراس للوقاية من المخدرات: دراسة لبرنامج البيئة التعليمية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 5(13)، 113–145.

الزغبي، هـ. (2020). المواجهة الجنائية لجرائم المخدرات المرتكبة بواسطة الإنترنت: دراسة مقارنة. المجلة الجنائية القومية، 63 (2)، 275–320. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.

السعايدة، خ.، والسعايدة، أ. (2021). تعديلات قانون المخدرات وأثرها على معدلات ارتكاب الجرائم في الأردن. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، 35(10)، 1586–1607.

الشمري، م. (2022). التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية. كلية الملك فهد الأمنية، الرياض.

العتيبي، س. ب. م. (2022). واقع الاتجاهات البحثية في قضايا المخدرات بالمملكة العربية السعودية. مجلة رماح للبحوث والدراسات، (74)، 69-114.

العبيدي، ع. (2024). فاعلية الجهود الدولية والوطنية في مكافحة جرائم المخدرات الرقمية والتقليدية. مركز المحمود لتوزيع الكتب القانونية.

العمرود، ر. ع. ع. (2021). دور الحملات الإعلامية لتعزيز الوعي الإعلامي لدى الشباب في مكافحة المخدرات: برنامج نبراس نموذجًا. مجلة البحوث الإعلامية، 58(3)، 1–30.

العميريين، و، ف، م (2021). الوسائل التقنية المستحدثة في كشف الجريمة وإثباتها (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.

اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات. (2023). المشروع الوطني للوقاية من المخدرات (نبراس). تم الاسترجاع في 14 مايو 2025، من https://nebras.info

اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات. (2015). الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات. وزارة الداخلية.

اللبان، أ. س. (2018). الحماية الجنائية للشباب من المخدرات الرقمية: دراسة مقارنة. كليات عنيزة الأهلية، كلية الدراسات الإنسانية والإدارية – قسم الحقوق، المملكة العربية السعودية.

الهياس، خ. م. ع. (2018). استغلال وسائل تقنية المعلومات في ارتكاب جرائم المخدرات وخاصة الرقمية: في ضوء قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 9(2)، 168–181. المركز القومي للبحوث – غزة.

جلول، أ.، فرحات، ف. (2020). المخدرات الرقمية: خطورتها وسبل الوقاية منها. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، 8(1)، 64–79.

ديوان رئاسة مجلس الوزراء. (1429ه). الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية. الرياض: ديوان رئاسة مجلس الوزراء.

شريفة، س (2024). المستحدث في السياسة الوقائية للحد من جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مج 9، ع2، ص 426-438.

عبد الحفيظ، أ. ع. (2021). السياسة التشريعية والدولية والتدابير الوقائية في مواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية. مصر المعاصرة، 112(4)، 9–34.

عبدالعال، أ. م. م. (2025). دراسة تحليلية لجريمة جلب وتهريب المخدرات في المملكة العربية السعودية. المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، 6(71)، 248–265. https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v6.71.9

عيد، ف (٢٠١٢) المخدرات والمؤثرات العقلية: الاستراتيجيات والتدابير والولايات القضائية، دار جامعة نايف العربية للنشر، الرياض.

متروك، عاطف محمد عبد الباري، وطه، محمد المهدي مصطفى. (2021). دور تحليل سوات (SWOT) في تقييم الأداء وتطوير الخطة الاستراتيجية للقطاع غير الربحي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 5(18)، 134-160.

مجاهدي، ا (2016). موقف القانون الدولي من أساليب تهريب المخدرات ومكافحة الاتجار غير المشروع فيها. مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ع2، 909 – 992

مخبر القانون والمجتمع - جامعة آدرار. (2017). الإشكالات الجزائية في تكييف المخدرات الرقمية. مجلة القانون والمجتمع، (9)

نجيب، ه. (2023). الجرائم المستحدثة وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية. المجلة الجنائية القومية، 66(3).

نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/39 بتاريخ 1426/7/8ه وقرار مجلس الوزراء رقم 152 بتاريخ 1426/6/12ه.

المراجع الأجنبية:

Babor, T. F., et al. (2010). Drug policy and the public good. Oxford University Press

Chandler, A. D. (1962). Strategy and structure. MIT Press

Cohen, L. E., & Felson, M. (1979). Social change and crime rate trends: A routine activity

Approach. American Sociological Review, 44(4), 588–608. https://doi.org/10.2307/2094589

David, F. R. (2013). Strategic management: Concepts and cases. Pearson Education

Decory-Hétu, D., & Giommoni, L. (2017). Do police crackdowns disrupt drug crypto markets? Crime, Law and Social Change, 67(1), 55–75

Drug Enforcement Administration. (2024, May 9). National Drug Threat Assessment 2024. https://www.dea.gov/press-releases/2024/05/09/dea-releases-2024-national-drug-threat-assessment

INTERPOL. (2024a, October). Financial and cybercrimes are top global police concerns. https://www.interpol.int/en/News-and-Events/News/2024/Financial-and-cybercrimes-top-global-police-concerns

INTERPOL. (2024b, November). Major cybercrime operation nets 1,006 suspects. https://www.interpol.int/en/News-and-Events/News/2024/Major-cybercrime-operation-nets-1-006-suspects

Johnson, G., Scholes, K., & Whittington, R. (2020). Exploring strategy: Text and cases (12th ed.). Pearson Education.

Mintzberg, H. (1994). The rise and fall of strategic planning. Harvard Business Review Press

Morgan, M. G., Fischhoff, B., Bostrom, A., & Atman, C. J. (2002). Risk communication: A mental model's approach. Cambridge University Press

Porter, M. E. (1980). Competitive strategy: Techniques for analyzing industries and competitors. Free Press

Pratt, T. C., & Cullen, F. T. (2005). Assessing macro-level predictors and theories of crime: A meta-analysis. Crime and Justice, 32, 373–450. https://doi.org/10.1086/655357

SAMHSA. (2024). Drug categories and effects. https://www.samhsa.gov

United Nations Office on Drugs and Crime. (2011). The criminal justice response to support victims of acts of terrorism. United Nations. https://www.unodc.org/documents/terrorism/Publications/Support_to_Victims/EN/Criminal_Justice_Responses_Ebook.pdf

United Nations Office on Drugs and Crime. (2015). World drug report 2015. United Nations. https://www.unodc.org/documents/wdr2015/World_Drug_Report_2015.pdf

United Nations Office on Drugs and Crime. (2024). World drug report 2024. https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/world-drug-report-2024.html

WHO. (n.d.). Preventive strategies in health promotion. https://www.who.int